

القواعد الحسان

في

أسماء وصفات الرحمن

تأليف

أبي محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري الزُّعكري

محفوظ
جميع الحقوق

الطبعة الثانية

١٤٣٥ هـ

القواعد الحسان

في

أسماء وصفات

الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي له من الأسماء أحسنها، ومن الصفات أكملها، القائل ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له تقدر عن المثل، والنصير، وعن السمي، والكفو، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله البشير النذير، والسراج المنير، المبين لكتاب ربه العظيم الكبير، والموضح لأسمائه وصفاته، بأحسن بيان، وأوضح تفسير، صلى الله عليه وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن أشرف العلوم، وأزكاها، وأفضلها، وأغلاها، وأعظمها، وأعلاها، هو علم توحيد الله تعالى، وإفراده بما يجب له الذي هو حق الله على العبيد؛ وذلك لأن شرف العلم بشرف المعلوم، ومن التوحيد الذي تجب معرفته وهو داخل في أركان الإيمان بالله تعالى توحيد الله في أسمائه الحسنی وصفاته العلی التي بينها تعالى في كتابه بأكمل بيان، وجلّلاها رسوله محمد بأوضح برهان، ونقله لنا الصحابة ومن تبعهم بإحسان، على أحسن وجه وأتم بيان، فكانت دلالة الكتاب، والسنة، والإجماع مبينة لما تقدم، ولهذا حذر الله تعالى من مخالفة هذه الأصول الثلاثة وخوف بقوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ

مَصِيرًا ﴿النساء: ١١٥﴾، وأمتدح من سار على سيرهم، وأقتفى طريقهم بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ يُغْفَرُ لَهُمْ أَسْأَفُوكَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿التوبة: ١٠٠﴾.

فمن خالف هذا الطريق عامداً ضل، ومن حاد عنه جاهلاً زل، ومن لازمه إلى مطلوبه وصل.

ثم إنه لا سبيل إلى معرفة الله تعالى، إلا بمعرفة أسمائه، وصفاته، ولا سبيل إلى معرفة أسمائه وصفاته إلا بتلقيها من الوحي الشريف، ولا فهم للوحي على الوجه المطلوب إلا بموافقة السلف وطريقهم في العلم والفهم.

ثم إننا بحاجة إلى تحقيق هذا الأصل، والسير فيه على الدليل، أعظم من حاجتنا إلى الطعام والشراب، لأن تضييعه ضلال، وإعراض عن طاعة الملك الوهاب قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا ﴿الكهف: ٥٧﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَعْيُنَا فَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿١٢٦﴾ وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى ﴿طه: ١٢٤-١٢٧﴾ ففي هذه الآيات من الوعيد عن الإعراض عن السنة والكتاب ما فيه موعظة وذكرى لأولى البصائر والألباب.

ولما كان المخالفون لسبيل السلف في هذا الباب، بين معطل، وممثل، ومكيف ومحرف، ومؤول، أحببت أن أشارك في نشر الحق والهدى، وبيان الضلال، والردى فأدليتُ بدلوي مع الدلاء، مشاركاً في الخير والدعوة إليه على طريق النصحاء الفضلاء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وقد قسمت هذا المبحث إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة؛ تقريراً للفوائد، وجمعاً للشوارد، والفرائد، وتسهيلاً للفهم وتقريباً للعلم، مستفيداً من علماءنا الأجلاء رحم الله أمواتهم وحفظ أحيائهم.

فالله أسأل أن يجعل عملي هذا وسائر أعمالي خالصاً لوجه نافعاً لعباده موصلاً لمرضاته، وأسأله أن يغفر لي ولوالديّ ولمشايخي وللمسلمين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه:

أبو محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري الزُّعكري

في غرة شهر الله المحرم الحرام لعام أربعة وثلاثين وأربعمائة وألف

بدار الحديث بدماج حرسها الله

وكانت المراجعة للطبعة الثانية المعتمدة المزیدة المنقحة في شوال ١٤٣٤هـ



الفصل الأول

بيان توحيد الله عز وجل وأنواعه

في حديث ابن عباس لما أرسل رسول الله ﷺ معاذًا إلى اليمن قال: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فِترَةً فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»، وفي لفظ «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ»، وفي رواية: «إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ» الحديث في البخاري (٧٣٧) ومسلم (١٩).

والتوحيد هو إفراد الله ﷻ بما يجب له في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وتوحيد الله تعالى ثلاثة أقسام:

أولاً: توحيد الربوبية:

فأما توحيد الربوبية فهو الإقرار بأن الله وحده هو الخالق للعالم والمدبر له، والمالك، والرازق، إلى غير ذلك من خصائص ربوبيته، ويدخل في ذلك الإيمان بالقدر.

والإقرار بهذا النوع مركوز في الفطرة لا يكاد ينزع فيه أحد من الأمم كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقال تعالى:

﴿وَلَيْنَ سَأَلْنَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ
الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ
تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿[المؤمنون: ٨٤-٨٥].

وهذا في القرآن كثير، ولم ينكر توحيد الربوبية، ويحجد الرب إلا شواذ من
المجموعة البشرية تظاهروا بإنكار الرب مع اعترافهم به في الباطن، وإنكارهم
له إنما هو من باب المكابرة كما ذكر الله عن فرعون قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم
مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، وقد خاطبه موسى بقوله: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا
أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وهم لم يستندوا
إلى حجة في جحودهم، كما قال: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا
إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤].

ومن أكبر الشواهد على وحدانية الله آياته الكونية قال تعالى: ﴿أَمْ خَلِقُوا
مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ (٣٥) أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا
يُوقِنُونَ ﴿[الطور: ٣٥-٣٦].

وقال الشاعر:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

ومن المعلوم أن رسول الله قاتل هذه الأصناف التي كانت تقر بأن الله
هو الخالق الرازق المالك المدبر مع أن بعضهم يعبد الأحجار، وبعضهم
الأشجار، وبعضهم الملائكة، وبعضهم الشياطين.

وربما اتخذوهم وسائط ووسائل للقربة إلى الله تعالى فلم ينفعهم ذلك قال الله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

فمن أقر بتوحيد الربوبية لزمه الإقرار بتوحيد الألوهية قال الشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (١٧): وهذا التوحيد لا يكفي العبد في حصول الإسلام، بل لا بد أن يأتي مع ذلك بلازمه من توحيد الإلهية؛ لأن الله تعالى حكى عن المشركين أنهم مقررون بهذا التوحيد لله وحده قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢] الآية، فهم كانوا يعلمون أن جميع ذلك لله وحده ولم يكونوا بذلك مسلمين، بل قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال مجاهد: في الآية: إيمانهم بالله قولهم: إن الله خلقنا وبرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره.

ثانياً: توحيد الألوهية:

وهو إفراد الله بالعبادة.

والعبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة.

وهذا أشمل أنواع التعاريف، فالدين كله داخل في العبادة، فالعبادة المأمور بها تتضمن ثلاثة أركان المحبة والرجاء والخوف، وهذا التوحيد يسمى بتوحيد القصد والطلب، وتوحيد الإرادة، والتوحيد العملي.

وهو الذي دعت إليه جميع الرسل قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

ومن أجله خلقت السموات والأرضين والإنس والشیاطين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، في آيات كثيرات في هذا الباب.

وهذا التوحيد مبني على إخلاص التآله لله تعالى: وهي عبادته محبة وتعظيمًا ومن العبادة: المحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والرغبة، والرغبة، والدعاء لله وحده، ويبنى على ذلك إخلاص العبادات كلها ظاهرها، وباطنها لله وحده لا شريك له، لا يجعل فيها شيئاً لغيره لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل فضلاً عن غيرهما، وهذا التوحيد هو الذي تضمنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].

وهذا التوحيد هو أول الأمر وآخره، وباطنه وظاهره، وهو أول دعوة الرسل، وآخرها، وهو معنى قول: (لا إله إلا الله)، فإن الإله هو المألوه المعبود بالمحبة، والخشية، والإجلال، والتعظيم، وجميع أنواع العبادة، ولأجل هذا التوحيد خلقت الخليقة، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وبه افترق الناس إلى مؤمنين وكفار، وسعداء أهل الجنة، وأشقياء أهل النار... وهذا التوحيد هو أول واجب على المكلف.

وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، وأبدأ فيه وأعاد، وضرب لذلك الأمثال بحيث إن كل سورة في القرآن فيها الدلالة على هذا التوحيد. فمن أشرك بين الله تعالى وبين مخلوق فيها يختص بالخالق تعالى فهو مشرك، وإنما ذكرنا هذه العبادات خاصة؛ لأن عبادة القبور صرفوها للأموات من دون الله تعالى، أو أشركوا بين الله تعالى وبينهم، وإلا فكل نوع من أنواع العبادة، من صرفه لغير الله ، أو أشرك بين الله تعالى وبين غيره فيه فهو مشرك قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

وهذا الشرك في العبادة هو الذي كفر الله به المشركين وأباح دماءهم وأموالهم ونساءهم، وإلا فهم يعلمون أن الله هو الخالق الرازق المدبر ليس له شريك في ملكه، وإنما كانوا يشركون به في هذه العبادات ونحوها وكانوا يقولون في تلييتهم: (لييك لا شريك لك، إلا شريكا هو لك، تملكه وما ملك). ومن أنواع الشرك المنتشرة في البلاد الإسلامية صرف العبادات للقبور والمقبورين، يقفون بساحاتها فتسكب العبرات وتنزل بها الحاجات، وتتعلق بها القلوب، وترجى في دفع المضرات، وجلب المنافع، وتطلب منها الأرزاق، وتنحرف في ساحاتها الجزور، ويقع عندها من الزور ما الله به عليم.

قال ابن الأمير في تطهير الاعتقاد (٥٠): وقد عرفت من هذا كله أن من اعتقد في شجر أو حجر أو قبر أو ملك أو جني أو حي أو ميت أنه ينفع أو يضر أو أنه يقرب إلى الله أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا، بمجرد التشفع به والتوسل إلى الرب تعالى، إلا ما ورد في حديث فيه مقال، في حق نبينا محمد أو نحو ذلك، فإنه قد أشرك مع الله غيره، واعتقد ما لا يحل اعتقاده، كما اعتقد المشركون في الأوثان، فضلا عما ينذر بهاله وولده لميت أو حي أو يطلب من ذلك الميت ما لا يطلب إلا من الله تعالى من الحاجات، من عافية مريضه أو قدوم غائبه أو نيله لأي مطلب من المطالب، فإن هذا هو الشرك بعينه الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام.

والنذر بالمال على الميت ونحوه والنحر على القبر والتوسل به وطلب الحاجات منه هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية، وإنما كانوا يفعلونه لما يسمونه وثنا وصنما، وفعله القبوريون لما يسمونه وليا وقبرا ومشهدا، والأسماء لا أثر لها ولا تغير المعاني، ضرورة لغوية وعقلية وشرعية، فإن من شرب الخمر وسماها ماء، ما شرب إلا خمرا وعقابه عقاب شارب الخمر، ولعله يزيد عقابه للتدليس والكذب في التسمية.

وقد ثبت في الأحاديث أنه يأتي قوم يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها، وصدق فإنه قد أتى طوائف من الفسقة يشربون الخمر ويسمونها نبيذا، وأول من سمي ما فيه غضب الله وعصيانه بالأسماء المحبوبة عند السامعين إبليس لعنه الله، فإنه قال لأبي البشر: ﴿يَتَّكِدُمْ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]، فسمى الشجرة التي نهى الله آدم عن قربانها شجرة الخلد،

جذباً لطبعه إليها وهزاً لنشاطه لقربانها وتدليسا عليه بالاسم الذي اخترعه، كما يسمي إخوانه المقلدون له الحشيشة بلقمة الراحة، وكما يسمي الظلمة ما يقبضونه من أموال عباد الله ظلماً وعدواناً أدباً، فيقولون أدب القتل وأدب السرقة وأدب التهمة، بتحريف اسم الظلم إلى اسم الأدب، كما يحرفونه في بعض المقبوضات إلى اسم (النفاعَة) وفي بعضها إلى اسم (السياقة) وفي بعضها أدب المكايل والموازين.

وكل ذلك اسمه عند الله ظلم وعدوان، كما يعرفه من شم رائحة الكتاب والسنة، وكل ذلك مأخوذ عن إبليس حيث سمى الشجرة المنهي عنها شجرة الخلد.

وكذلك تسمية القبر مشهداً ومن يعتقدون فيه ولياً لا تخرجه عن اسم الصنم والوثن، إذ هم معاملون لها معاملة المشركين للأصنام ويطوفون بها طواف الحجاج بيت الله الحرام ويستلمونها استلامهم لأركان البيت ويخاطبون الميت بالكلمات الكفرية، من قولهم: على الله وعليك، ويهتفون بأسمائهم عند الشدائد ونحوها.

وكل قوم لهم رجل ينادونه، فأهل العراق والهند يدعون عبد القادر الجيلاني، وأهل التهائم لهم في كل بلد ميت يهتفون باسمه، يقولون: (يا زيلعي، يا ابن العجيل). وأهل مكة وأهل الطائف: (يا ابن العباس). وأهل مصر: (يا رفاعي، يا بدوي)، والسادة البكرية وأهل الجبال: (يا أبا طير). وأهل اليمن: (يا ابن علوان).

وفي كل قرية أموات يهتفون بهم وينادونهم ويرجونهم لجلب الخير ودفع الضر، وهذا هو بعينه فعل المشركين في الأصنام، كما قلنا في الأبيات النجدية:

أَعَادُوا بِهَا مَعْنَى سُوعَ وَمِثْلِهِ يَغُوثَ وَوَدَّ بِئْسَ ذَلِكَ مِنْ وَدٍّ
وَقَدْ هَتَفُوا عِنْدَ الشَّدَائِدِ بِأَسْمِهَا كَمَا يَهْتَفُ الْمُضْطَرُّ بِالصَّمَدِ الْفَرْدِ
وَكَمْ نَحَرُوا فِي سُوحِهَا مِنْ نَحِيرَةٍ أَهَلَّتْ لِغَيْرِ اللَّهِ جَهْرًا عَلَى عَمْدِ
وَكَمْ طَائِفٌ حَوْلَ الْقُبُورِ مُقْبِلًا وَيَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ مِنْهُنَّ بِالْأَيْدِي اه

إلى غير ذلك من الشرك بالله العظيم، نسأل الله السلامة، وحسن الخاتمة.

ثالثاً: توحيد الأسماء والصفات:

وهو الإقرار والإيمان بما سمى ووصف الله به نفسه في كتابه وبما سماه ووصفه به رسوله ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وسيأتي الكثير من ذلك ضمن هذا الكتاب بما يشفي ويكفي إن شاء الله .

قال الشيخ سليمان في تيسير العزيز الحميد (١٩): وهذا أيضاً لا يكفي في حصول الإسلام، بل لابد مع ذلك من الإتيان بلازمه من توحيد الربوبية، والإلهية، والكفار يقرون بجنس هذا النوع، وإن كان بعضهم قد ينكر بعض ذلك إما جهلاً، وإما عناداً كما قالوا: لا نعرف الرحمن إلا رحمن اليمامة، فأنزل الله فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠]، قال الحافظ ابن كثير: والظاهر أن إنكارهم هذا إنما هو جحود، وعناد وتعت في كفرهم، فإنه قد وجد في بعض أشعار الجاهلية تسمية الله بالرحمن قال الشاعر:

(وَمَا يَشَأِ الرَّحْمَنُ يَعْقِدُ وَيُطْلِقُ)

وقال الآخر:

(أَلَا قَضَبَ الرَّحْمَنُ رَبِّيَ يَمِينَهَا)

وهما جاهليان.

وقال زهير:

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفُوسِكُمْ لِيَخْفَى وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يُعْلَمِ

قلت: ولم يعرف عنهم إنكار شيء من هذا التوحيد إلا في اسم الرحمن خاصة، ولو كانوا ينكرونه لردوا على النبي ذلك كما ردوا عليه توحيد الآلهية، فقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، لا سيما والصور المكية مملوءة بهذا التوحيد. اهـ



أبواب في تحقيق الإيمان بأسماء الله وصفاته

شرف هذا العلم، وفضله بالنسبة لبقية العلوم عظيم، وذلك لأن شرف العلم بشرف المعلوم، وبمعرفة أسماء الله الحسنى وصفاته العلى تتحقق عبودية العبد لله سبحانه وتعالى من خوف وإناابة، وعلم بالله سبحانه وتعالى، ولذلك قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فهو يحبها، وجعلت بين يدي المطلوب مقدمة من العبد في الدنيا والآخرة، كما في حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود (١٤٨١) وغيره، قال: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ لَمْ يُمَجِّدِ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجَلْ هَذَا». والحديث في الصحيح المسند لشيخنا مقبل .

وجاء من حديث أنس عند ابن ماجه (٣٨٥٨)، وهو في صحيح شيخنا أيضًا: أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَحَدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».

وعنده (٣٨٥٧) عن بريدة قال: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».

فانظر كيف بين رسول الله فضيلة من قدم بين يدي سؤاله ثناءً وحمداً لله بأسمائه وصفاته، وبين من عجل ودعا بدونها.

ورسول الله يقول كما في حديث أنس عند البخاري (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٤) وهو حديث الشفاعة الطويل، وحديث أبي هريرة عندهما، البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٣) أيضاً: «فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ازْفَعْ رَأْسَكَ، قُلْ تُسْمَعُ، سَلْ تُعْطَى، اشفَعْ تُشَفَّعْ، فَارْفَعْ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدِ يُعَلِّمُنِيهِ رَبِّي».

فانظر كيف بدأ رسول الله قبل شفاعته لأتمته بالحمد والثناء على الله بأسمائه وصفاته؟

وجاء من حديث عائشة عند مسلم (٤٨٦)، أنه كان يدعو الله ويقول: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على فضيلة الابتداء بأسماء الله وصفاته بين يدي المطلوب.

قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة ص (٩٣) مبيناً شرف هذا العلم وشرف معرفة الأسماء والصفات: الوجه السابع والسبعين - من أوجه تفضيل العلم - وهو أن شرف العلم تابع لشرف معلومه؛ لوقوف النفس بأدلة وجوده وبراهينه، ولشدة الحاجة إلى معرفته وعظم النفع بها، ولا ريب أن أجل معلوم وأعظمه وأكبره فهو الله الذي لا إله إلا هو رب العالمين، وقيوم السماوات والأرضين، الملك الحق المبين الموصوف بالكمال كله، المنزه عن كل عيب ونقص، وعن كل تمثيل وتشبيه في كماله، ولا ريب أن العلم به وبأسمائه وصفاته وأفعاله أجل العلوم وأفضلها ونسبته إلى سائر العلوم كنسبة معلومه

إلى سائر المعلومات، وكما أن العلم به أجل العلوم وأشرفها فهو أصلها كلها، كما أن كل موجود فهو مستند في وجوده إلى الملك الحق المين، ومفتقر إليه في تحقيق ذاته...

فالعالم به أصل كل علم... إلى أن قال: فمن عرف الله عرف ما سواه، ومن جهل الله فهو لما سواه أجهل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩].

فتأمل هذه الآية تجد تحتها معنى شريفاً عظيماً، وهو أن من نسي ربه أنساه ذاته ونفسه، فلم يعرف حقيقته ولا مصالحه، بل نسي به صلاحه وفلاحه في معاشه ومعاده، فصار معطلاً مهملاً بمنزلة الأنعام. اهـ

وقال شيخ الإسلام في الأصفهانية (١٠٨): وهذا بخلاف العلم الأعلى عند المسلمين فانه العلم بالله الذي هو في نفسه أعلى من غيره من كل وجه والعلم به أعلى العلوم من كل وجه والعلم به أصل لكل علم وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم العلم بكل موجود. اهـ

قال ابن القيم كما في فضل العلم والعلماء ص(٣٤): أخبر سبحانه أنه خلق الخلق ووضع بيته الحرام والشهر الحرام والهدي والقلائد ليعلم عباده أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، فدل على أن علم العباد بربهم وصفاته وعبادته هو الغاية المطلوبة من الخلق والأمر. اهـ

ولذلك عرف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب النجدي العلم في الأصول الثلاثة بأنه معرفة الله، ومعرفة نبيه، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة.

قال ابن القيم في التبيان في أقسام القرآن (١/ ١٤٤): وإذا حصل للعبد الفقه في الأسماء والصفات انتفع به - في باب معرفة الحق والباطل من الأقوال والطرائق والمذاهب والعقائد - أعظم انتفاع وأتمه. اهـ

كيفية معرفة الله عز وجل

قال ابن عثيمين في شرح الأصول الثلاثة ص(١٩): ويتعرف العبد على ربه بالنظر في الآيات الشرعية في كتاب الله ، وسنة رسوله ، والنظر في الآيات الكونية التي هي المخلوقات، فإن الإنسان كلما نظر في تلك المخلوقات ازداد علماً بخالقه ومعبوده، قال الله : ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠-٢١]. اهـ

ومعرفة الله تعالى أوجب الواجبات، قال الإمام محمد بن عبد الوهاب فإذا قيل لك: ما الأصول الثلاثة التي يجب على الإنسان أن يعرفها؟ فقل: معرفة العبد ربه. اهـ

فيجب على جميع المكلفين أن يعرفوا ربهم وخالقهم سبحانه وتعالى حتى يلتزموا شرعه ويعبدوه ولا يكفروه، ولا تتم معرفة الله إلا بمعرفة أسمائه، وصفاته.

قال شيخ الإسلام كما في المجموع (١٧/ ١٠٥): قول القائل: معرفة ذاته، ومعرفة أسمائه وصفاته، ومعرفة أفعاله، إن أراد بذلك أن ذاته تعرف بدون معرفة شيء من أسمائه وصفاته الثبوتية والسلبية فهذا ممتنع، ولو قدر إمكان ذلك، أو فرض العبد في نفسه ذاتاً مجردة عن جميع القيود السلبية والثبوتية، فليس ذاك معرفته بالله ألبة، ولا هو رب العالمين. اهـ

محبة الله تعالى للمدح

قال البخاري (٤٦٣٤): حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ» وأخرجه مسلم (٢٧٦٠).

قال ابن القيم في طريق الهجرتين (١/ ٢٧٤): ويجب أسماءه وصفاته، ويجب المتعبدین له بها، ويجب من يسأله ويدعوه بها، ويجب من يعرفها ويعقلها ويثني عليه بها ويحمده ويمدحه بها، ولمحبته لأسمائه وصفاته أمر عباده بموجبها ومقتضاها فأمرهم بالعدل والإحسان والبر والعفو والجود والصبر والمغفرة والرحمة والصدق والعلم والشكر والحلم والأناة والثبوت. اهـ مختصراً.

معرفة الأسماء والصفات هو داخل في الإيمان بالله وكتبه ورسله

قال الله تعالى ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ءَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ ءَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ءَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

فالإيمان بالله يتضمن الإيمان بأسمائه وصفاته، والإيمان بالكتاب الذي أنزل على رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من الأسماء والصفات، وكون محمد رسول الله يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله وهو الله .

تفاضل أسماء الله تعالى وصفاته

قال البخاري (٤٤٧٤): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أَجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]». ثُمَّ قَالَ لِي: «لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ، قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ». ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ: «لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟»، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ﴿ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ. »

قال الإمام مسلم (٨١٠): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي بَنْ بِنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ».

قال البخاري (٥٠١٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ يَرُدُّهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ».

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٧/٢١١): فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات. اهـ

ومن هذا الباب القول في الاسم الأعظم:

وقد ورد في خصوص (اسم الله الأعظم) عدة أحاديث، أشهرها:

حديث أبي أمامة أن رسول الله قال: «اسمُ الله الأعظمُ في سُورِ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثٌ: فِي (البَقَرَةِ) وَ(آلِ عِمْرَانَ) وَ(طه)».

رواه ابن ماجه (٣٨٥٦) وفي سننه غيلان بن أنس مجهول.

وحديث أنسٍ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ جَالِسًا وَرَجُلٌ يُصَلِّي ثُمَّ دَعَا: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ)، فَقَالَ النَّبِيُّ: «لَقَدْ دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ».

رواه الترمذي (٣٥٤٤)، وأبوداود (١٤٩٥)، والنسائي (١٣٠٠)، وابن ماجه (٣٨٥٨).

وحديث بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)، فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ بِالْإِسْمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».

رواه الترمذي (٣٤٧٥)، وأبوداود (١٤٩٣)، وابن ماجه (٣٨٥٧).

قال الحافظ ابن حجر : وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك.

وحديث أسماء بنت يزيد ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وَفَاتِحَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾».

رواه الترمذي (٣٤٧٨)، وأبوداود (١٤٩٦)، وابن ماجه (٣٨٥٥).

والحديث ضعيف، فيه عبيد الله بن أبي زياد وشهر بن حوشب، وكلاهما ضعيف.

وقد اختلف أهل العلم في (اسم الله الأعظم).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١ / ٢٢٤): وقد أنكره قوم كأبي جعفر الطبري وأبي الحسن الأشعري وجماعة بعدهما كأبي حاتم بن حبان والقاضي أبي بكر الباقلاني فقالوا لا يجوز تفضيل بعض الأسماء على بعض ونسب ذلك بعضهم لمالك لكرهيته ان تعاد سورة أو تردد دون غيرها من السور لئلا يظن أن بعض القرآن أفضل من بعض فيؤذن ذلك باعتقاد نقصان المفضول عن الأفضل وحملوا ما ورد من ذلك على أن المراد بالأعظم العظيم وأن أسماء الله كلها عظيمة وعبرة أبي جعفر الطبري اختلفت الآثار في تعيين الاسم الأعظم والذي عندي أن الأقوال كلها صحيحة إذ لم يرد في خبر منها انه الاسم الأعظم ولا شيء أعظم منه فكأنه يقول كل اسم من أسمائه تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم وقال بن حبان الاعظمية الواردة في الاخبار إنما يراد بها مزيد ثواب الداعي بذلك كما اطلق ذلك في

القرآن والمراد به مزيد ثواب القارئ وقيل المراد بالاسم الأعظم كل اسم من أسماء الله تعالى دعا العبد به مستغرقا بحيث لا يكون في فكره حالتئذ غير الله تعالى فان من تأتي له ذلك استجيب له ونقل معنى هذا عن جعفر الصادق وعن الجنيد وعن غيرهما وقال اخرون استأثر الله تعالى بعلم الاسم الأعظم ولم يطلع عليه أحدا من خلقه.

وأثبتته آخرون معينا واضطربوا في ذلك وجملة ما وقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولاً:

الأول: الاسم الأعظم هو ما نقله الفخر الرازي عن بعض أهل الكشف واحتج له بأن من أراد أن يعبر عن كلام معظم بحضرته لم يقل له أنت قلت كذا وإنما يقول هو يقول تأدبا معه.

الثاني: (الله) لأنه اسم لم يطلق على غيره ولأنه الأصل في الأسماء الحسنى ومن ثم أضيفت إليه.

الثالث: (الله الرحمن الرحيم) ولعل مستنده ما أخرجه بن ماجه عن عائشة أنها سألت النبي أن يعلمها الاسم الأعظم فلم يفعل فصلت ودعت: اللهم إني أدعوك الله، وأدعوك الرحمن، وأدعوك البر الرحيم، وأدعوك بأسمائك الحسنى كلها، ما علمت منها، وما لم أعلم... الحديث. وفيه: أنه قال لها: «إِنَّهُ لَفِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي دَعَوْتَ بِهَا».

قلت: وسنده ضعيف، وفي الاستدلال به نظر لا يخفى.^(١)

(١) في الزوائد : في إسناده مقال، وعبدالله بن عكيم وثقه الخطيب وعده من الصحابة، ولا يصح له سماع، وأبوشيبة لم أر من جرحه ولا من وثقه، وباقي رجال الإسناد ثقات. انتهى قلت: أبوشيبة كذبه أبو حاتم وقال البخاري في حديثه عن ابن عكيم نظر.

الرابع: (الرحمن الرحيم الحي القيوم) لما أخرج الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَاللَّهُمَّ اكْفِنا بِهَذَا الْإِسْمِ الْفِتَنَ وَالْغَلَبَةَ وَالْجَبْنَ وَالْهَمَّ وَالْأَلَمَ﴾ (١) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ».

أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وحسنه الترمذي وفي نسخة صححه. وفيه نظر؛ لأنه من رواية شهر بن حوشب.

الخامس: (الحي القيوم) أخرج ابن ماجه (٣٨٥٦) من حديث أبي أمامة الاسم الأعظم في ثلاث سور البقرة وآل عمران وطه قال القاسم الراوي عن أبي أمامة التمسته منها فعرفت أنه الحي القيوم. وقواه الفخر الرازي واحتج بأنهما يدلان من صفات العظمة بالربوبية مالا يدل على ذلك غيرهما كدلالتهما.

السادس: (الحنان المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام الحي القيوم) ورد ذلك مجموعاً في حديث أنس عند أحمد والحاكم وأصله عند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان.

السابع: (بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام) أخرجه أبو يعلى من طريق السري بن يحيى عن رجل من طي واثني عليه قال كنت أسأل الله أن يريني الاسم الأعظم فأريته مكتوباً في الكواكب في السماء.

الثامن: (ذو الجلال والإكرام) أخرج الترمذي من حديث معاذ بن جبل قال: سمع النبي رجلاً يقول: (يا ذا الجلال والإكرام) فقال: «قد استجيب لك فسل». واحتج له الفخر بأنه يشمل جميع الصفات المعبرة في الإلهية؛ لأن في (الجلال) إشارة إلى جميع السلوب وفي (الإكرام) إشارة إلى جميع الإضافات.

التاسع: (الله لا إله إلا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) أخرجه أبوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك.

العاشر: (رب رب) أخرجه الحاكم من حديث أبي الدرداء وابن عباس بلفظ: «اسمُ الله الأَكْبَرُ رَبُّ رَبِّ». وأخرج بن أبي الدنيا عن عائشة: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَبَّيْكَ عَبْدِي، سَلْ تُعْطَ» رواه مرفوعاً وموقوفاً.

الحادي عشر: (دعوة ذي النون) أخرج النسائي والحاكم عن فضالة بن عبيد رفعه: «دَعْوَةُ ذِي النُّونِ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ قَطُّ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ».

الثاني عشر: نقل الفخر الرازي عن زين العابدين أنه سأل الله أن يعلمه الاسم الأعظم فرأى في النوم: (هو الله الله الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم).

الثالث عشر: هو مخفي في الأسماء الحسنى ويؤيده حديث عائشة المتقدم لما دعت ببعض الأسماء وبالأسماء الحسنى فقال لها : إنه لفي الأسماء التي دعوت بها.

الرابع عشر: كلمة التوحيد نقله عياض. انتهى

وأرجح الأقوال أن الاسم الأعظم هو اسم الجلالة (الله) لأن عليه مار جميع الأسماء، وهو الجامع لمعانيها، وكل الأسماء تابعة له، وبالله التوفيق.

تعطيل الله عز وجل من أسمائه وصفاته مسبة لله تعالى

قال الإمام البخاري (٤٩٧٤): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: « قَالَ اللَّهُ: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي، كَمَا بَدَأَنِي، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُوَلَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفْتًا أَحَدٌ».

فدل الحديث على أن تعطيل الله عز وجل من أسمائه وصفاته، أو وصفه بما لا يليق به من أعظم المسبة له تعالى.



انقسام الناس في باب الأسماء والصفات

طريقة السلف أصحاب الحديث:

المذهب الحق في هذا الباب هو منهج أهل السنة والجماعة، الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية، الذين تلقوا عقيدتهم، وعلومهم من وحي الله تعالى المنزل على نبيه ، الأخذون بقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٣-٥].

وطريقهم هو الذي نقرر قواعده في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٢/٥٢٣): وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقين، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فقولهم في الصفات مبني على أصليين:

الأول: أن الله تعالى منزّه عن صفات النقص كالسنة والنوم والعجز.

الثاني: أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات. اهـ

وأما المخالفون لطريقهم فكلهم على ضلال مبين، وطريق غير مستقيم وهم أقسام عدة، يبينه قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وهذه الأقسام مجموعة في:

القسم الأول: قول الجهمية والقرامطة ومن نحا نحوهم:

والجهمية هم أتباع الجهم بن صفوان الذي تلقى عقيدته من الجعد بن درهم، وكلاهما قتل على الزندقة، والإلحاد قال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (٢٤٤/٥): ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين، كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة.

وأولهم الجعد بن درهم، ضحى به خالد بن عبدالله القسري يوم الأضحى بواسط، وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، انه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً ثم نزل فذبحه. اهـ

وقال (٣١٣/١): قال الإمام أحمد: وكان يقال إنه من أهل حران، وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات، وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة، بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال. اهـ

وقال (١٦٥/٥): وكذلك وصف الإمام أحمد وأمثاله قول الجهمية النفاة قال أحمد وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث وأضلوا بكلامهم بشراً كثيراً فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله إنه كان من أهل خراسان من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله فلقي أناسا من المشركين يقال لهم السمنية، فعرفوا الجهم فقالوا نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا أأنت تزعم أن لك إلهاً

قال الجهم نعم فقالوا له فهل رأيت إلهك قال لا قالوا فهل سمعت كلامه قال لا قالوا فشمنت له رائحة قال لا قالوا فوجدت له حسًا قال لا قالوا فوجدت له مجسًا قال لا قالوا فما يدريك أنه إله قال فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يومًا ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله. اهـ

وطريقتهم أنهم يصفون الله بالسلب على وجه التفصيل، فيقولون لا يسمع، ولا يُبصر، ولا كذا، ثم يرجعون وينفون النفي فيقولون: ولا ليس بعالم ولا ليس بسميع ولا هو خارج العالم ولا هو داخله وهذه الطريقة مخالفة لطريقة السلف، ويعطلون الله تعالى من أسمائه، وصفاته، إلى غير ذلك من زندقته.

القسم الثاني: قول المعتزلة ومن وافقهم:

وهم أتباع عمرو بن عبيد بن باب الضال المضل، وواصل بن عطاء الغزال ظهوروا في أول القرن الثاني الهجري وبلغت بدعتهم قوتها في العصر العباسي الأول؛ ويرجع اسمها إلى اعتزال إمامها واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري لقول واصل بأن مرتكب الكبيرة ليس كافرًا ولا مؤمنًا بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولما اعتزل واصل مجلس الحسن وجلس عمرو بن عبيد إلى واصل وتبعهما أنصارهما قليل لهم: معتزلة.

وهذه الفرقة تعظم العقل، وتغلو فيه، وتقدمه على النقل.

وللمعتزلة أصول خمسة يدور عليها مذهبهم وهي: العدل، ويريدون به نفي القدر، والتوحيد، ويعنون به نفي الصفات، والمنزلة بين المنزلتين، ومرادهم أن صاحب الكبيرة في الدنيا لا مؤمن ولا كافر، والوعد والوعيد، يوجبون به

على الله تخليد أصحاب الكبائر في النار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريدون به الخروج على الحكام.

فأثبتوا لله عز وجل الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، وهم على طريقين الأول: من جعل العليم والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومؤدى هذا القول إلى أن الله تعالى لا صفات له.

الثاني: من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم وصرحوا بنفي ما تضمنه من الصفات.

القسم الثالث: الأشاعرة، ومن إليهم:

الأشعرية هم أتباع أبي الحسن الأشعري - قبل أن يرجع إلى معتقد أهل السنة - وهو علي بن إسماعيل وينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبعة، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية رادين أدلة الكتاب والسنة، كالوجه واليد وغيرهما من الصفات التي ثبتت لله تعالى كما يليق بجلاله، أثبتها لنفسه في كتابه وفي صحيح سنة رسوله ، وأخذ الأشاعرة هذه الطريقة عن محمد بن عبدالله بن كُلاب حيث ردّ على المعتزلة سالكا للطريقة العقلية قالياً للطريقة السلفية.

قال شيخ الإسلام في الاستقامة (١/١٠٥): والكلاية هم مشايخ الأشعرية فإن أبا الحسن الأشعري إنما اقتدى بطريقة أبي محمد بن كُلاب. اهـ

القسم الرابع: أهل التمثيل:

وهم الذين يثبتون لله سبحانه وتعالى الصفات، ولكنهم يشبهونها بصفات المخلوقين رادّين قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، والسمي هو المثل، والنظير، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

فتعالى الله عن أقوال المبطلين علوًّا كبيرًا.

القسم الخامس: وهم أهل التجهيل - المفوضة:

وهم من شر أهل البدع، والإلحاد كما قال شيخ الإسلام، وهم يثبتون ألفاظ الصفات كما وردت في الكتاب والسنة مع تفويضهم العلم بمعانيها إلى الله تعالى، فلا يعلم معناها لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولا أحد أبدًا، وربما ذهب بعضهم إلى أنه لا معنى لها بالمرّة.

قال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٥): وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول: بل تجري على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا - مع هذا - إنها تحمل على ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخة القاضي أبي يعلى في كتاب ذم التأويل. اهـ

ولازم قولهم أن الله خاطبنا بكلام لا نعرف معناه، والله يقول: ﴿حَمَّ﴾ ﴿١﴾ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ كَذَّبُ كُنْتُ فُصِّلَتْ ءَايَتُهُ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ [فصلت: ١-٣].

وقوله: ﴿الرَّكَنُ أَحْكَمُ ءَايَتِهِ، ثُمَّ فُصِّلَتْ مِّنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، ويقول تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وأمر بتدبر القرآن، وتعقله، وكل هذا يدل على المعاني التي تتضمنها الآيات القرآنية، والسنة النبوية، وهم يُجهلون رسول الله وأصحابه الكرام بأنهم لم يعرفوا مراد الله سبحانه وتعالى إلى غير ذلك، أو أنهم عرفوا ثم كتموا، وكلا القولين ضلال مبين، ولا حول ولا قوة إلا بالله الملك الحق المبين.

قال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (١/٢٠٤):
وأما على قول أكابرهم: إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة،

والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدي وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر - لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلي هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهدي والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدي والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون: فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ

ومن العجب أن الإمام النووي ، وغيره من المؤلة يجعلون طريقة المفوضة هي طريقة السلف، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



الفصل الثاني

القواعد المهمة في أسماء الله الحسنى

هذا الفصل معقود لبيان القواعد المهمة في أسماء الله الحسنى، وهنا فوائد نذكرها قبل ذكر المهم من القواعد:

الأولى: في اشتقاق الاسم:

اختلف العلماء في اشتقاق الاسم فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو، والسمو الرفع، ولأن الاسم يسمو بالمسمى فيرفعه عن غيره، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السمة، والسمة العلامة، والراجح أنه مشتق من السمو، ورجح هذا القول ابن تيمية في جمهور العلماء بأدلة منها: أنه يجمع على أسماء، ولا يجمع على سمات، ويصغر إلى سمي، لا إلى وسيم، والجمع، والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها.

ولهذا الخلاف أثر في العقيدة فمن قال إنَّ الاسم مشتق من العلو يقول: لم يزل الله سبحانه ولا يزال مسمياً، ومتصفاً بالصفات.

وعلى أنه مشتق من السمة يقولون: كان الله في الأزل بلا اسم، ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، وإذا أفناهم بقي بلا اسم، ولا صفة، وهذا قول المعتزلة.

الثانية: في أن الحسنى تأنيث الأحسن:

قال ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق (١٦٦): وذلك أن الحسن من صفات الألفاظ، ومن صفات المعاني، فكل لفظ له معنيان حسن، وأحسن، فالمراد الأحسن منها، حتى يصح جمعه على حسنى، ولا يفسر بالحسن منها إلا الأحسن لهذا الوجه. انتهى

الثالثة: في تعريف الاسم:

الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، ويقول النحاة: الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترب بزمان، وقد قال ابن مالك في ألفيته :
اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَّمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقًا
والفعل: كلمة دلت على معنى في نفسها، واقتربت بزمان، وهو ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ.

والحرف: ما ليس فيه علامات الاسم، وعلامات الفعل، وقد قال الحريري:

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عِلَامَةٌ فَحَسَّ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عِلَامَةٌ



قواعد في أسماء الله عز وجل

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى:

أي: بالغة في الحسن كماله، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

وكانت أسماء الله حسنى لأمر، ذكرها السعدي في تفسيره فقال: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، أي له الأسماء الكثيرة الكاملة الحسنى.

من حسنها: أنها أسماء كلها دالة على المدح، فليس فيها اسم لا يدل على المدح والحمد.

ومن حسنها: أنها ليست أعلامًا محضة، وإنما هي أسماء وأوصاف.

ومن حسنها: أنها دالة على الصفات الكاملة، وأن له من كل صفة أكملها وأعمها وأجلها.

ومن حسنها: أنه أمر العباد أن يدعوه بها؛ لأنها وسيلة مقربة إليه يحبها ويجب من يحفظها، ويجب من يبحث عن معانيها ويتعبد له بها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. اهـ

وقال شيخ الإسلام: **ومن حسنها:** أنها مذكورة في الكتاب والسنة.

القاعدة الثانية: الحسن في أسماء الله تعالى حال الانفراد، والتركيب:

اعلم أن الحسن في أسماء الله يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال، وهذا في القرآن كثير مثل قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤] وهكذا.

قال ابن القيم في البدائع (١/ ١٦١): صفة تحصل من اقتران الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدر زائد على مفرديهما نحو: الغني الحميد، العفو القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن، فإن الغنى صفة كمال، والحمد كذلك، واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر، فله ثناء من غناه وثناء من حمده، وثناء من اجتماعهما، وكذلك العفو القدير، والحميد المجيد، والعزیز الحكيم، فتأمل، فإنه من أشرف المعارف. اهـ

القاعدة الثالثة: الأسماء المركبة الثابتة بالكتاب والسنة من الأسماء الحسنى:

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٥)، وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة، وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين. اهـ

القاعدة الرابعة: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف:

أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالاتها على مسمى واحد، وهو الله ، وبالعبار الثاني: متباينة لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص، فد(الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم)، كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

قال ابن القيم في البدائع (١/١٦٢): أسماء الله تعالى الحسنى هي أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العلمية؛ بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم؛ لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة بخلاف أوصافه تعالى. اهـ

فائدة: اجتماع العلمية والوصفية إنما يكون في أسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى، وأسماء كتابه وأسماء نبيه ، فهي أعلام دالة على معاني هي بها أوصاف، فلا تضاد فيها العلمية الوصف؛ بخلاف غيرها من أسماء المخلوقين، أفاده ابن القيم في كتابه جلاء الأفهام ص(١٠٧).

بيانه قد يكون اسم الرجل صالح وليس فيه من الصلاح شيء، وجميل وليس فيه من الجمال شيء، وهكذا.

القاعدة الخامسة: دلالات أسماء الله المتعدية واللازمة:

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدد تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت الاسم لله .

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله .

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.

مثال ذلك السميع: يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالى، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوى كما قال: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَائِصَهُمْ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

وإن دلت على وصف غير متعدد تضمنت أمرين:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله .

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله .

مثل (الحي): يتضمن إثبات الحي اسماً لله ، وإثبات الحياة صفة له قال السعدي في القواعد الحسان في تفسير القرآن :

القاعدة الثلاثون: أركان الإيمان بالأسماء الحسنى ثلاثة: إيماننا بالاسم، وبما دل عليه من المعنى، وبما تعلق به من الآثار.

وهذه القاعدة تنفعك في كل اسم من أسمائه الحسنى المتعلقة بالخلق والأمر، والثواب والعقاب.

فعليك أن تؤمن بأنه عليم، وذو علم عظيم، ومحيط بكل شيء، قدير، وذو قدرة وقوة عظيمة ويقدر على كل شيء، ورحيم، وذو رحمة عظيمة ورحمته وسعت كل شيء والثلاثة متلازمة.

فالاسم دل على الوصف، وذلك دل على المتعلق. فمن نفى واحداً من هذه الأمور الثلاثة فإنه لم يتم إيمانه بأسماء الرب وصفاته، الذي هو أصل التوحيد. ولنكتف بهذا الأنموذج ليعرف أن الأسماء كلها على هذا النمط.

القاعدة الخامسة: دلالات أسماء الله تعالى من حيث المطابقة والتضمن والالتزام:

قال ابن عثيمين : دلالة أسماء الله تعالى على ذاته، وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام، مثال ذلك (الخالق) يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام، ولهذا لما ذكر الله خلق السموات والأرض قال: ﴿لِنَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. اهـ

قال شيخ الإسلام كما في درء تعارض العقل والنقل (١٢/١٠):

فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على جميع المعنى الذي عناه المتكلم.

ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على ما هو داخل في ذلك المعنى.

ودلالة الالتزام: دلالة اللفظ على ما هو لازم لذلك المعنى خارج عن مفهوم اللفظ. اهـ

تنبيه: دلالة التضمن تكون في الأسماء الحسنى على الذات، كأن الاسم لم يدل إلا على صفته تعالى دون ذاته، أو على الذات دون الصفة في الافتراض فقط، وإلا فإن الاسم لا ينفك عن الدلالة عليهما مجتمعين؛ لأنه لا يعقل أنه تُجرد الذات عن الصفة أو الذات عن الذات، أو أن توجد ذات لا صفات لها، أو صفة مجردة عن القيام بالموصوف. أفاده البريكان في القواعد الكلية ص(٢٣٨-٢٣٩).

القاعدة السادسة: باب أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية لا مجال للعقل فيها:

قال ابن القيم في البدائع (١/١٦٢): باب الأسماء والصفات توقيفي. اه ومعنى توقيفية أنها تُتلقى من الأدلة السمعية، وهي أدلة الكتاب والسنة الصحيحة.

قال ابن القيم في شفاء العليل ص(٢٧٠): أسماء الله تعالى توقيفية ولم يسم نفسه إلا بأحسن الأسماء. اه

قال ابن عثيمين : وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يُزاد فيها ولا يُنقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء، فوجب الوقف في ذلك على النص لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] الآية، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. اه

وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣/٣): فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبتته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه. اه

وقال (٥/١٩٥): ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكيف ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته. اه

القاعدة السابعة: أسماء لله تعالى غير محصورة بعدد معلوم لنا:

لحديث عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله: «مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أُمِّتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِي حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِي قَضَائِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِيعَ قَلْبِي، وَثُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَ حُزْنِهِ فَرَحًا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ؟ قَالَ: «أَجَلْ، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ»، رواه أحمد وابن حبان والحاكم وهو صحيح، وقد خرجته في كتابي التبيين لخطأ من حصر أسماء الله في تسعة وتسعين .

ويدل على عدم الحصر حديث عائشة عند الإمام مسلم: أنه كان يقول وهو ساجد: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ». والثناء على الله تعالى إنما يكون بالصفات العلى والأسماء الحسنى.

قال شيخ الإسلام كما في درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٣٣٢-٣٣٣) في كلامه على حديث عائشة الأنف الذكر: فأخبر أنه لا يحصى ثناء عليه، ولو أحصى أسماءه تعالى لأحصى صفاته كلها، فكان يحصى الثناء عليه؛ لأن صفاته إنما يعبر بها عن أسمائه. اهـ

وجاء في حديثي أبي هريرة وأنس في الصحيحين: أن النبي عند أن يأتي إلى ربه يستأذنه في الشفاعة، قال: «فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمْنِيهَا رَبِّي»، وفي رواية: «بِمَحَامِدَ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ الْآنَ».

وهذا يدل على أن من أسماء الله تعالى وصفاته ما لم يطلع عليه رسوله في الدنيا.

وأما من ذهب إلى أنها محصورة فقد اضطربوا غاية الاضطراب، فذهب بعضهم إلى أنها ثلاثمائة فقط، وقال بعضهم: ثلاثمائة وواحد، وذهب بعضهم إلى أنها خمسة آلاف، وقال بعضهم: أربعة آلاف، ولا دليل على هذه الأقوال كلها. وحصرها بعضهم بتسعة وتسعين اسمًا مستدلين بحديث أبي هريرة عند الشيخين: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، ولا دلالة لهم فيه، وإنما قال بحصرها بتسع وتسعين ابن حزم -وخالقاته في هذا الباب مشهورة- وظاهر كلام ابن كج، وله ما ينتقد كما أشار إلى ذلك ابن كثير في البداية .

قال ابن حزم: إنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور لزم أن يكون له مائة اسم، فبطل قوله: مائة إلا واحد. اهـ
ورد عليه شيخ الإسلام وغيره، قال في درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٣٣٢): والصواب الذي عليه الجمهور: أن قول النبي : «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»؛ معناه: أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة، وليس المراد أنه ليس له إلا تسعة وتسعين اسمًا. اهـ

وقال : فإن الذي عليه جماهير المسلمين أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين، قالوا -ومنهم الخطابي-: قوله: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، التقييد بالعدد عائد إلى الأسماء الموصوفة بأنها هذه الأسماء. اهـ

قال ابن القيم في شفاء العليل ص(٢٧٧): قوله: «إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا»، لا ينفي أن يكون له غيرها، والكلام جملة واحدة أي له أسماء موصوفة بهذه الصفة، يقال لفلان مائة عبد أعدهم للتجارة، وله مائة فرس أعدهم للجهاد، وهذا قول الجمهور، وخالفهم ابن حزم، فزعم أن أسماء الله تنحصر. اهـ

وقال النووي : اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى، فليس معناه أن ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما المقصود من الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء. اهـ

فائدة: مراتب الإحصاء:

قال ابن القيم في البدائع (١/١٦٤):

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهم معانيها، ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دعاءه بها كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ

بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهو مرتبتان:

أحدها: دعاء ثناء وعبادة.

والثاني: دعاء طلب ومسألة. اهـ

القاعدة الثامنة: الإلحاد في أدلة الأسماء والصفات:

قال ابن القيم في البدائع (١/١٦٩): العشرون: معرفة الإلحاد في أسمائه حتى لا يقع فيه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

والإلحاد في أسمائه: هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه أصل مادته (ل ح د). اهـ

وهو أنواع:

الأول: إلحاد المعطلة:

أن ينكرها، أو ينكر شيئاً منها. أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام كما فعل أهل التعطيل من الجهمية الذين يعطلون الأسماء، والصفات، والمعتزلة الذين يثبتون الأسماء، وينفون الصفات، أو كالأشاعرة الذين يثبتون الأسماء، وسبعا من الصفات.

الثاني: إلحاد المثلة:

وهو أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين.

الثالث: إلحاد من سمى الله بغير إسمائه الثابتة له:

كتسمية النصاري له (الأب) والفلاسفة (العلة الفاعلة) والعشق، واللذة، وهذا من القول على الله تعالى بلا علم مع ما تتضمن من المعاني الباطلة قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

الرابع: إلحاد المشركين، ومن إليهم:

حيث يشتقون من أسماء الله تعالى لأصنام، كما اشتقاق العزى من العزيز، واللات من الإله ومناة من المنان في قول لأهل العلم.

ومنه أن يُسمى غير الله تعالى بأسمائه المختصة به.

قال ابن القيم في تحفة المودود بأحكام المولود ص (١٢٥): ومما يمنع تسمية الإنسان به أسماء الرب تبارك وتعالى، فلا يجوز التسمية بالأحد والصمد ولا بالخالق ولا بالرازق، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى، ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر والظاهر، كما لا يجوز تسميتهم بالجبار والمتكبر، والأول والآخر والباطن وعلام الغيوب.

وقد قال أبو داود في سننه حدثنا الربيع بن نافع، عن يزيد بن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن جده شريح، عن أبيه هانئ أنه لما وفد إلى رسول الله إلى المدينة مع قومه سمعهم يكتفون بأبي الحكم، فدعاه فقال: **«إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكْمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكْمِ؟»** فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين، فقال رسول الله: **«مَا أَحْسَنَ هَذَا! فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟»** قال: لي شريح ومسلمة وعبدالله، قال: **«فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟»** قلت: شريح، قال: **«فَأَنْتَ أَبُو شَرِيحٍ»**. وقد تقدم ذكر الحديث الصحيح: **«أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ»**.

وقال أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا أبو سلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير قال: قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ، فقلنا: أنت سيدنا، فقال: **«السَّيِّدُ**

اللهُ قلنا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طَوْلاً، فقال: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ يَبْغُضِ قَوْلَكُمْ، وَلَا يَسْتَجِرِّيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ». ولا ينافي هذا قوله: «أَنَا سَيِّدٌ وَلَدِ آدَمَ» فإن هذا إخبار منه عما أعطاه الله من سيادة النوع الإنساني وفضله وشرفه عليهم، وأما وصف الرب تعالى بأنه السيد فذلك وصف لربه على الإطلاق، فإن سيد الخلق هو مالك أمرهم الذي إليه يرجعون، وبأمره يعملون، وعن قوله يصدرُونَ. اهـ

وقال ص (١٢٧): وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره، كالسميع، والبصير، والرءوف، والرحيم، فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق، ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق؛ بحيث يطلق عليه كما يطلق على الرب تعالى. اهـ

الخامس: إلحاد المفوضة:

الذين يثبتون ألفاظاً لا معاني لها على ما يأتي بيانه في الفصل الخامس إن شاء الله تعالى.

القاعدة التاسعة: القول في أسماء الأخبار:

قال ابن القيم في البدائع (١/١٦١): إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في أسمائه وصفاته كالشيء والموجود والقائم بنفسه، فإنه يخبر به عنه، ولا يدخل في أسمائه الحسنی وصفاته العلی. اهـ

وقال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (١/٢٩٨): فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنی، وبين ما يخبر به عنه عز وجل مما هو حق ثابت، لإثبات ما يستحقه سبحانه من صفات الكمال، ونفي ما تنزه عنه

من العيوب والنقائص، فإنه الملك القدوس السلام، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠] مع قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولا يقال في الدعاء: يا شيء. اهـ

وفي الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٥/ ٨): والصواب... أن يفرق بين أن يدعى بالأسماء أو يخبر بها عنه. فإذا دعي لم يدع إلا بالأسماء الحسنى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأما الإخبار عنه فهو بحسب الحاجة؛ فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يترجم أسماؤه بغير العربية، أو يعبر عنه باسم له معنى صحيح، لم يكن ذلك محرماً. اهـ

قال ابن القيم في بدائع الفوائد (١/ ١٦٢): الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل فيخبر به عنه فعلاً ومصدراً نحو السميع البصير التقدير يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] هذا إن كان الفعل متعدياً فإن كان لازماً لم يخبر عنه به نحو الحي بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل فلا يقال حي. اهـ

القاعدة العاشرة: أسماء الله سبحانه وتعالى غير مخلوقة:

قال الآجري في الشريعة للآجري (١٧٠): حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَسَأَلَهُ يَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ عَمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَأَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ كَفَرَ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١] أَفَلَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ؟ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتَهُ مَخْلُوقَةٌ فَهُوَ كَافِرٌ لَا يُشَكُّ فِي ذَلِكَ، إِذَا أَعْتَقَدَ ذَلِكَ، وَكَانَ رَأْيُهُ وَمَذْهَبُهُ وَكَانَ دِينًا يَتَدَيَّنُ بِهِ، كَانَ عِنْدَنَا كَافِرًا. اهـ

فمعتقد أهل السنة والجماعة: أنهم يؤمنون بأن الله الذي سمى نفسه بأسمائه الحسنى وتكلم بها حقيقة، وهي غير مخلوقة، وليست من وضع البشر.

وقالت الجهمية والمعتزلة: إن أسماء الله مخلوقة، وأن الله ليس هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء، وكذلك لم يتكلم بها حقيقة، وإنما خلقها في غيره أو سماه بها بعض خلقه ^(١).

وذهبت الكلائية والأشاعرة والماتريدية: أن أسماء الله غير مخلوقة، ولكن مقصودهم بهذه العبارة أن الله بذاته غير مخلوق، وهذا مما لا تنازع فيه مع الجهمية والمعتزلة.

وأطلقوا القول بأن التسميات مخلوقة والتسميات عندهم هي الأسماء كالعليم والعزیز والرحيم، وبهذا وافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (١٨٦/٦).

ومن الأدلة على أن أسماء الله تعالى غير مخلوقة

حديث ابن مسعود : «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ»، دل على أن أسماء الله تعالى غير مخلوقة، بل هو تكلم بها وسمى بها نفسه؛ ولذلك لم يقل بكل اسم خلقته لنفسك، ولا قال: سماك بها خلقك. أفاده ابن القيم في شفاء العليل ص(٢٧٧).

قال ابن تيمية : إن أسماء الله من كلامه، وكلامه تعالى غير مخلوق، فأسماءه غير مخلوقة، فهو المسمي لنفسه بتلك الأسماء.

إن الله تعالى يُسأل بهذه الأسماء، ولو كانت مخلوقة لم يجز أن يُسأل بها، فإن الله تعالى لا يقسم عليه بشيء من خلقه.

إن اليمين بهذه الأسماء منعقد، فمن حلف باسم من أسماء الله فهو حالف بالله.

إن أسماء الله مشتقة من صفاته وصفاته قائمة به، فصفاته غير مخلوقة. اهـ

القاعدة الحادية عشرة: تعدد أسماء الله تعالى كمال:

وذلك لأن كل اسم يتضمن صفة، ويدل على معانٍ عظيمة.

قال ابن القيم في تحفة المودود بأحكام المولود ص(١٤٤): لما كان المقصود بالاسم التعريف والتمييز وكان الاسم الواحد كافيا في ذلك كان الاختصار عليه أولى ويجوز التسمية بأكثر من اسم واحد كما يوضع له اسم

= (٢) مجموع الفتاوى (١٩٢/٦)، أفاده التميمي في معتقد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات .

وكنية ولقب وأما أسماء الرب تعالى وأسماء كتابه وأسماء رسوله فلما كانت نعوتا دالة على المدح والثناء لم تكن من هذا الباب بل من باب تكثير الاسماء لجلالة المسمى وعظمته وفضله قال الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. اهـ

وقال في الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة (٤/ ١٢٢٠): إن الأصل الذي قادهم إلى النفي والتعطيل واعتقاد المعارضة بين العقل والوحي أصل واحد، هو منشأ ضلال بني آدم، وهو الفرار من تعدد صفات الواحد، وتكثر أسمائه الدالة على صفاته، وقيام الأمور المتجددة به، وهذا لا محذور فيه، وهو الحق الذي لا يثبت كونه سبحانه رباً وإلهاً وخالقاً إلا به، ونفيه جحد للصانع بالكلية، وإنكار له، وهذا القدر لازم لجميع طوائف أهل الأرض على اختلاف مللهم ونحلهم. اهـ

القاعدة الثانية عشرة: أسماء الله تعالى مشتقة من أفعاله وصفاته:

مثل اشتقاق لفظ الجلالة من الإله.

قال ابن القيم في شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ص (٢٧١): والرب تعالى يشتق له من أوصافه وأفعاله أسماء، ولا يشتق له من مخلوقاته، وكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته، أو فعل قائم به، فلو كان يشتق له اسم باعتبار المخلوق المنفصل يسمى متكوناً ومتحرراً وساكناً وطويلاً وأبيض وغير ذلك؛ لأنه خالق هذه الصفات، فلما لم يطلق عليه اسم من ذلك - مع أنه خالقه - علم أنها يشتق أسمائه من أفعاله

وأوصافه القائمة به، وهو سبحانه لا يتصف بما هو مخلوق منفصل عنه، ولا يتسمى باسمه. اهـ

القاعدة الثالثة عشر: الأسماء المنقسمة إلى ما يُمدح به وغيره لا تطلق على الله تعالى إلا مقيدة:

يبين ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۖ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥-١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢].

وتنقسم الأسماء إلى أربعة أقسام:

الأول: أسماء تدل على الكمال المطلق من كل وجه، فهذه يُسمى الله تعالى بها، مع العلم أن الأسماء والصفات بعبارة توقيفي على ما تقدم

الثاني: أسماء تدل على النقص المطلق الذي لا كمال فيه كالعجز وال فقر والعمى فهذا لا يجوز أن يسمى الله به فلا يسمى بالعاجز أو الفقير أو الخائن ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل خانهم.

الثالث: أسماء تدل على الكمال لكن تحتل النقص بالتقدير الذهني كالمتكلم، والمريد فهذه يخبر عن الله تعالى بها ولا يسمى بها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الأصفهانية (٥): وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى المعروفة، ومعناهما حق، ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي

التي يدعى الله بها وهي التي جاءت في الكتاب والسنة وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها كالعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك هي في نفسها صفات مدح والأسماء الدالة عليها أسماء مدح وأما الكلام والإرادة فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود كالصدق والعدل وإلى مذموم كالظلم والكذب والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة في أسماء تخص المحمود كاسمه الحكيم والرحيم والصادق والمؤمن والشهيد والرووف والخليم والفتاح ونحو ذلك.

فلهذا لم يحى في أسمائه الحسنى الماثورة المتكلم المريد. اه باختصار.

الرابع: أسماء تدل على النقص في حال وعلى الكمال في حال مثل: المكر، والكيد، والاستهزاء فهذه لا يسمى الله به مطلقاً كما لا تنفى مطلقاً فلا يقال: الماكر والمخادع والمستهزئ.

قال ابن القيم في طريق الهجرتين وباب السعادتین (ص ٣٣٠): ومن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين وزلقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسماً مطلقاً فأدخله في أسمائه الحسنى، فاشتق له اسم الماكر، والمخادع، والفاتن، والمضل، والكاتب، ونحوها من قوله: ﴿وَيَمَكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ومن قوله: ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، ومن قوله: ﴿لَنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١]، ومن قوله: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٢٧، النحل: ٩٣، فاطر: ٨]، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]، وهذا خطأ من وجوه:

أحدها: أنه سبحانه لم يطلق على نفسه هذه الأسماء، فإطلاقها عليه لا يجوز.

الثاني: أنه سبحانه أخبر عن نفسه بأفعال مختصة مقيدة، فلا يجوز أن ينسب إليه مسمى الاسم عند الإطلاق.

الثالث: أن مسمى هذه الأسماء منقسم إلى ما يمدح عليه المسمى به، وإلى ما يذم، فيحسن في موضع، ويقبح في موضع، فيمتنع إطلاقه عليه سبحانه من غير تفصيل.

الرابع: أن هذه ليست من الأسماء الحسنى التي يسمى بها سبحانه [فلا يجوز أن يسمى بها فإن أسماء الرب تعالى كلها حسنى]، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهى التي يجب سبحانه أن يثنى عليه ويحمد بها دون غيرها.

الخامس: أن هذا القائل لو سُمي بهذه الأسماء، وقيل له هذه مدحتك وثناء عليك، فأنت الماكر الفاتن المخادع المضل اللاعن الفاعل الصانع ونحوها لما كان يرضى بإطلاق هذه الأسماء عليه ويعدّها مدحة، والله المثل الأعلى سبحانه وتعالى عما يقول الجاهلون به علواً كبيراً.

السادس: أن هذا القائل يلزمه أن يجعل من أسمائه اللاعن والجائي والآتي والذاهب والتارك والمقاتل والصادق والمنزل والنازل والمدمر وأضعاف أضعاف ذلك، فيشتق له اسماً من كل فعل أخبر به عن نفسه، وإلا تناقض تناقضاً بيناً، ولا أحد من العقلاء طرد ذلك، فعلم بطلان قوله والحمد لله رب العالمين. اهـ

القاعدة الرابعة عشرة: أسماء الله تعالى ثابتة له على الحقيقة:

قال ابن القيم كما مختصر الصواعق ص(٣٠٨): إن هذه الألفاظ التي تستعمل في حق الخالق والمخلوق لها ثلاث اعتبارات.

أحدها: أن تكون مقيدة بالخالق، كسمع الله وبصره ووجهه ويديه واستوائه، ونزوله وعلمه وقدرته وحياته.

الثاني: أن تكون مقيدة بالمخلوق كيد الإنسان ووجهه واستوائه.

الثالث: أن تجرد عن كلا الإضافتين وتوجد مطلقة، فإثباتكم لها حقيقة، إما أن يكون بالاعتبار الأول أو الثاني أو الثالث، إذ لا رابع هناك، فإن جعلتم جهة كونها حقيقة تقيدها بالخالق لزم أن تكون في المخلوق مجازاً، وهذا مذهب قد صار إليه أبو العباس الناشي ووافقه عليه جماعة، وإن جعلتم جهة كونها حقيقة تقيدها بالمخلوق لزم أن تكون في الخالق مجازاً، وهذا مذهب قد صار إليه إمام المعطلة جهم بن صفوان، ودرج أصحابه على أثره، وإن جعلتم جهة كونها حقيقة القدر المشترك، ولم يدخل القدر المميز في موضعها لزم أن يكون حقيقة في الخالق، وهذا قول عامة العقلاء، وهو الصواب، وإن فرقتم بين بعض الألفاظ وبعض، وقعتم في التناقض والتحكم المحض. اهـ

تلخص لنا أن ما كان مضافاً إلى الله تعالى فهو خاص به، وما أضيف إلى المخلوق فهو خاص به، ولا يقتضي ذلك اتحاداً ولا تماثلاً، وإن اتحاد الأسماء لا يلزم منه اتحاد الصفات، والذوات.

وقال شيخ الاسلام في التدمرية (ص ٢١): ولهذا سمي الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به، إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مساهما واتحاده فقد سمي الله نفسه حيًّا، فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وسمى بعض عباده حيًّا، فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩] وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ لأن قوله: ﴿الْحَيَّ﴾ واسم لله مختص به، وقوله {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ} اسم للحي المخلوق مختص به. اه بتصرف

القاعدة الخامسة عشرة: أفعال الله صادرة عن أسمائه:

قال ابن القيم في بدائع الفوائد (١/ ١٦٢): إن أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائه وصفاته، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم. فالرب تبارك وتعالى فعالة عن كماله، والمخلوق كماله عن فعالة، فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل. فالرب لم يزل كاملاً، فحصلت أفعاله عن كماله؛ لأنه كامل بذاته وصفاته، فأفعاله صادرة عن كماله، كمل ففعل، والمخلوق فعل فكمال الكمال اللائق به. اه

القاعدة السادسة عشرة: الأصل عند أهل السنة التفصيل في الأثبات في

الأسماء والصفات:

قال شيخ الإسلام في التدمرية (ص ١٠): وأما الإثبات المفصل، فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ

إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿البقرة: ٢٥٥﴾ الآية بكما لها، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾
 اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ،
 وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿التحریم: ٢﴾، ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴿الروم: ٥٤﴾، ﴿وَهُوَ
 السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿الشورى: ١١﴾، ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿إبراهيم: ٤﴾، ﴿وَهُوَ
 الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿يونس: ١٠٧﴾، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَقَالَ لِمَا
 يُرِيدُ ﴿البروج: ١٤-١٦﴾، ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾
 هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي
 الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا
 تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿الحديد: ٣-٤﴾. وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ
 وَكَرَهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴿محمد: ٢٨﴾، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ
 يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴿المائدة: ٥٤﴾، وقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴿المائدة: ١١٩﴾،
 وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا
 وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿النساء: ٩٣﴾، وقوله: ﴿إِنَّ
 الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ
 إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴿غافر: ١٠﴾، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي
 ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴿البقرة: ٢١٠﴾، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ
 دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿فصلت: ١١﴾.

وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿النساء: ١٦٤﴾، وقوله: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ
 جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴿مريم: ٥٢﴾، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ
 الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿القصص: ٦٢﴾. اهـ

إلى غير ذلك مما هو في القرآن والسنة.

القاعدة السابعة عشرة: القول في الاسم والمسمى:

في جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١٧٩٣): قال الشافعي: (إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى أو الاسم المسمى فاشهد عليه أنه من أهل الكلام ولا دين له) وقال الطبري في صريح السنة: وأما القول في الاسم: أهو المسمى أم غير المسمى؟ فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع، فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين. وحسب امرئ من العلم به، والقول فيه أن ينتهي إلى قول الله، عز وجل ثناؤه، الصادق، وهو قوله: (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وقوله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) ويعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، (له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى)، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضل وهلك. فليبلغ الشاهد منكم أيها الناس من بعد منا فنأى، أو قرب فدنا. انتهى

ومن هنا فأقوال الناس في هذه المسألة تذكر فيما يلي:

١- الاسم غير المسمى، وهذا قول الجهمية، حيث يزعمون أن أسماء الله

تعالى حروف حادثة مخلوقة تدل على الذات المقدسة.

٢- الاسم هو المسمى، وهذا قول بعض المنتسبين إلى السنة كالبلغوي

واللالكائي، وأبي عبيد معمر بن المثنى، والقرطبي، وأحد قولي

الأشاعرة.

٣- الاسم للمسمى، وهو دليل وعَلَمٌ عليه. وهذا القول تدعمه الأدلة،

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٤].

وقول النبي : «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٠٦-٢٠٧): وأما الذين يقولون: الاسم للمسمى كما يقول أكثر أهل السنة، فهؤلاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول. اهـ

وقال ابن القيم في شفاء العليل ص(٢٧٧): والاسم للمسمى ولا يقال غيره. اهـ

القاعدة التاسعة عشرة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق بحسب ما دخلت عليه:

قال السعدي في القواعد الحسان القاعدة الثالثة: وقد نص على ذلك أهل الأصول وأهل العربية، واتفق على اعتبار ذلك أهل العلم والإيمان. فمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] يدخل في هذه الأوصاف كل ما تناوله من معاني الإسلام والإيمان والقنوت والصدق إلى آخرها. وأن بكمال هذه الأوصاف يكمل لصاحبها ما رتب عليها من المغفرة والأجر العظيم، وبنقصانها ينقص، وبعدها يفقد، وهكذا كل وصف رتب

عليه خير وأجر وثواب، وكذلك ما يقابل ذلك كل وصف نهي الله عنه ورتب عليه وعلى المتصف به عقوبة وشرًا ونقصًا، يكون له من ذلك بحسب ما قام به من الوصف المذكور، وكذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [١٩] إذا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: من ١٩-٢١]، عام لجنس الإنسان.

فكل إنسان هذا وصفه إلا من استثنى الله بقوله: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢] إلى آخرها، كما أن قوله: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [١] إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢] دال على أن كل إنسان عاقبته ومآله إلى الخسار ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ٣] وأمثال ذلك كثير.

وأعظم ما تعتبر به هذه القاعدة: في الأسماء الحسنى، فإن في القرآن منها شيئًا كثيرًا، وهي من أجل علوم القرآن بل هي المقصد الأول للقرآن.

فمثلاً يخبر الله عن نفسه: أنه الرب الحي القيوم، وأنه الملك والعليم والحكيم، والعزيز والرحيم، والقدوس السلام، والحميد المجيد. فالله هو الذي له جميع معاني الربوبية التي يستحق أن يؤله لأجلها وهي صفات الكمال كلها، والمحامد كلها له، والفضل كله، والإحسان كله، وأنه لا يُشارك الله أحد في معنى من معاني الربوبية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لا بشر ولا ملك، بل هم جميعًا عبيد مربوبون لربهم بكل أنواع الربوبية، مقهورون خاضعون لجلاله وعظمته، فلا ينبغي أن يكون أحد منهم نداءً، ولا شريكاً لله في عبادته وإلهيته، فربوبيته سبحانه يربي الجميع من ملائكة وأنبياء وغيرهم: خلقًا ورزقًا وتدبيرًا وإحياء وإماتة، وهم يشكرونه على ذلك بإخلاص العبادة كلها له وحده، فيؤلهونه ولا يتخذون من دونه وليًا ولا

شفيعاً، فالإلهية حق له سبحانه على عبادته بصفة ربوبيته، وأنه الملك الذي له جميع معاني الملك، وهو الملك الكامل والتصرف النافذ، وأن الخلق كلهم ممالك لله، عبيد تحت أحكام ملكه القدريّة والشرعية والجزائية، وأنه العليم بكل شيء، الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، الذي أحاط علمه بالبواطن والظواهر والخفيات والجليات والواجبات والمستحيلات، والجانزات والأمور السابقة واللاحقة والعالم العلوي والسفلي والكيلات والجزئيات. وما يعلم الخلق وما لا يعلمون ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وأنه الحكيم الذي له الحكمة التامة الشاملة لجميع ما قضاه وقدره وخلقه، وجميع ما شرعه لا يخرج عن حكمته، لا مخلوق ولا مشروع، وأنه العزيز الذي له جميع معاني العزة على وجه الكمال التام من كل وجه، عزة القوة وعزة الامتناع، وعزة القهر والغلبة، وأن جميع الخلق في غاية الذل ونهاية الفقر، ومنتهى الحاجة والضرورة إلى ربهم، وأنه الرحمن الرحيم الذي له جميع معاني الرحمة الذي وسعت رحمته كل شيء، ولم يخل مخلوق من إحسانه وبره طرفة عين. تبلغ رحمته حيث يبلغ علمه ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧] وأنه القدوس السلام، المعظم المنزه عن كل عيب وآفة ونقص، وعن مماثلة أحد، وعن أن يكون له ند من خلقه.

وهكذا بقية الأسماء الحسنى، اعتبرها بهذه القاعدة الجلية يفتح لك باب عظيم من أبواب معرفة الله، بل أصل معرفة الله تعالى معرفة ما تحتوي عليه أسماؤه الحسنى، وتقتضيه من المعاني العظيمة، بحسب ما يقدر عليه العبد، وإلا فلن يبلغ علم أحد من الخلق بذلك، ولن يحصي أحد ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، وفوق ما يشني عليه عباده.. انتهى

القاعدة العشرون: الأسماء المقيدة ليست من الأسماء الحسنی:

الأسماء المقيدة بالإضافة لا تدخل في الأسماء الحسنی، وإنما هي من قبيل الصفات الاسمية التي يجوز الدعاء بها على الوضع الذي قيدت به. والأسماء المقيدة حسننها فيما قيدت به والأسماء المطلقة هي المقصودة بالتسعة والتسعين اسماً ومن أمثلة الأسماء المقيدة الحفي قال تعالى ﴿قَالَ سَلِّمْ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]، ولهذا تردد ابن عثيمين من ذكره في الأسماء الحسنی، ومن أمثلته اسم صاحب حيث جاء مقيدا في السفر ففي حديث عبدالله بن عمر : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ (١٣) وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴿[الزخرف: ١٣-١٤] «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ»، وإذا رجع قاهنَّ وزاد فيهنَّ: «أَيُّونَ تَأْيُبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». هذه رواية مسلم.

القاعدة الحادية والعشرون: أحكام ختم الآيات بالأسماء الحسنی:

قال السعدي في القواعد الحسان في تفسير القرآن :

القاعدة التاسعة عشرة: الأسماء الحسنی في ختم الآيات:

يختتم الله الآيات بأسماء الله الحسنی ليدل على أن الحكم المذكور له تعلق بذلك الاسم الكريم. وهذه القاعدة لطيفة نافعة، عليك بتتبعها في جميع الآيات المختومة بها، تجدها في غاية المناسبة، وتدل على أن الشرع والأمر والخلق كله صادر عن أسمائه وصفاته ومرتبطة بها.

وهذا باب عظيم في معرفة الله ومعرفة أحكامه، وهو من أجل المعارف وأشرف العلوم.

فتجد آية الرحمة محتومةً بصفات الرحمة، وآيات العقوبة والعذاب محتومة بأسماء العزة والقدرة والحكمة والعلم والقهر.

ولا بأس هنا أن نسوق بعض الآيات في هذا، ونشير إلى مناسبتها بحسب ما وصل إليه علمنا القاصر وعبارتنا الضعيفة، ولو طالَت الأمثلة هنا لأنها من أهم المهمات، ولا تكاد تجدها في كتب التفسير إلا يسيراً منها.

قال تعالى: ﴿فَسَوَّلْنَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] فذكر إحاطة علمه بعد ذكر خلقه للأرض والسموات يدل على إحاطة علمه بما فيها من العوالم العظيمة، وأنه حكيم حيث وضعها لعباده، وأحكم صنعها في أحسن خلق وأكمل نظام، وأن خلقه لها من أدلة علمه، كما قال في الآية الأخرى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] فخلقه للمخلوقات وتسويتها على ما هي عليه من إنسان وحيوان ونبات وجهاد: من أكبر الأدلة العقلية على علمه، فكيف يخلقها وهو لا يعلمها؟

ولما ذكر كلام الملائكة حين أخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة، ومراجعتهم لربهم في ذلك، فلما خلق آدم وعلمه أسماء كل شيء مما جعله الله له وبين يديه، وعجزت الملائكة عن معرفتها وأنباهم آدم بها: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢] فاعترفوا لله بسعة العلم، وكمال الحكمة، وأنهم مخطئون في مراجعتهم ربهم في استخلافه آدم في الأرض التي خلقت له وهيئت لنزوله.

وفي هذا: أن الملائكة على عظمتهم وسعة معارفهم برّبهم اعترفوا بأن علومهم تضمحل بجانب علم ربهم، وأنه لا علم لهم إلا منه، فختم هذه الآيات بهذين الاسمين الكريمين، الدالين على علم الله بآدم وما خلق له وما خلق عليه وتام حكمته في خلقه، وما يترتب على ذلك من المصالح المتنوعة: من أحسن المناسبات.

وأما قوله عن آدم: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] وختمه كثيرًا من الآيات بهذين الاسمين [التواب الرحيم] بعد ذكر ما يدعو به العبد إلى التعرض من رحمته ومغفرته، وتوفيقه وحلمه، فمناسبته جليلة لكل أحد، وأنه لما كان هو التواب الرحيم، أقبل بقلوب التائبين إليه، ووفقهم للأخذ بالأسباب التي ترجعهم إلى الفطرة السليمة التي يعرفون بها نعمة ربهم فيقدرونها ويشكرونها ويستجيبيون لما يدعوهم بها إليه سبحانه، فيرجعون في كل شئوهم وأمورهم إلى ربهم، فيفرح بهم ويزيدهم من فضله ويتوب عليهم ثم يغفر لهم ويرحمهم، فتاب عليهم أولاً بتوفيقهم للتوبة وأسبابها، وتاب عليهم ثانيًا حين قبل متابهم وأجاب سؤالهم، ولهذا قال في الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة: ١١٨] أي أقبل بقلوبهم عليه، فإنه لولا توفيقه وجذب قلوبهم إلى ذلك بنعمه الكونية والعلمية لم يكن لهم سبيل إلى ذلك حين استولت عليهم النفس الأمارة، فإنها لا تأمر إلا بالسوء، إلا من رحم الله فأعاده منها ومن نزغات الشيطان إلى آخر ما ذكره.

القاعدة الثانية والعشرون: لا يجوز أن يطلق على الله تعالى لفظ يقتضي التأنيث:

قال القرطبي في الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢٣): ولا يجوز أن يطلق على الله تعالى لفظ يقتضي التأنيث وجهال الصوفية يطلقون لفظ ليل وسعدى وإطلاقه على الله محال إذ فيه تشبيه بالكفرة الضلال في إطلاقهم لفظ التأنيث على آلهتهم فقال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ١٩ ﴿وَمَوَّةَ النَّائِلَةِ الْآخَرَىٰ﴾ [النجم: ١٩-٢٠] ثم قال لا يقال أطلق لفظ الذات وهو مؤنث. انتهى

القول في الذات:

قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٢/ ٤٠٠-٤٠٣):

وأما الذات فقد استهوى أكثر الناس ولا سيما المتكلمين القول فيها أنها في معنى النفس والحقيقة، ويقولون ذات الباري هي نفسه ويعبرون بها عن وجوده وحقيقته ويحتجون في إطلاق ذلك بقوله في قصة إبراهيم «ثلاث كذبات كلهن في ذات الله» رواه البخاري ومسلم، وقول خبيب: (وذلك في ذات الإله) قال: وليست هذه اللفظة إذا استقريتها في اللغة والشرعية كما زعموا ولو كان كذلك لجاز أن يقال عند ذات الله واحذر ذات الله، كما قال تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] وذلك غير مسموع، ولا يقال إلا بحرف (في) الجارة، وحرف (في) للوعاء، وهو معنى مستحيل على نفس الباري تعالى، إذا قلت: جاهدت في الله تعالى، وأحببتك في الله تعالى، محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة لما يدل عليه هذا الحرف من معنى الوعاء، وإنما هو على حذف المضاف، أي: في مرضاة الله وطاعته، فيكون الحرف على بابه، كأنك قلت: هذا محبوب في الأعمال التي فيها مرضاة الله وطاعته، وأما أن تدع اللفظ

على ظاهرة فمحال. وإذا ثبت هذا فقولُه: (في ذات الله) أو (في ذات الإله) إنما يريد في الديانة والشرعة التي هي ذات الإله، ف(ذات) وصف للديانة، وكذلك هي في الأصل موضوعها نعت لمؤنث، ألا ترى أن فيها تاء التأنيث وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت عبارة عما تشرف بالإضافة إلى الله تعالى عز وجل لا عن نفسه سبحانه وهذا هو المفهوم من كلام العرب ألا ترى قول النابغة الذبياني بجلتهم ذات الإله ودينهم...

فقد بان غلط من جعل هذه اللفظة عبارة عن نفس ما أضيف إليه وهذا من كلامه من المرقصات فإنه أحسن فيه ما شاء.

و أصل هذه اللفظة هو تأنيث (ذو) بمعنى صاحب، ف(ذات) صاحبة، كذا في الأصل؛ ولهذا لا يقال: ذات الشيء إلا لما له صفات ونعوت تضاف إليه، فكأنه يقول: صاحبة هذه الصفات والنعوت؛ ولهذا أنكر جماعة من النحاة منهم ابن برهان وغيره على الأصوليين قولهم: (الذات)، وقالوا: لا مدخل للألف واللام هنا، كما لا يقال: (الذو) في (ذو)، وهذا إنكار صحيح، والاعتذار عنهم أن لفظة (الذات) في اصطلاحهم قد صارت عبارة عن الشيء نفسه وحقيقته وعينه، فلما استعملوها استعمال النفس والحقيقة عرّفوها باللام وجردوها، ومن هنا غلطهم السهيلي، فإن هذا الاستعمال والتجريد أمر اصطلاحى لا لغوي؛ فإن العرب لا تكاد تقول: رأيت الشيء لعينه ونفسه، وإنما يقولون ذلك لما هو منسوب إليه ومن جهته، وهذا كجنب الشيء، إذا قالوا: هذا في جنب الله، لا يريدون إلا فيما ينسب إليه من سبيله ومرضاته وطاعته، لا يريدون غير هذا البتة.

فلما اصطاح المتكلمون على إطلاق الذات على النفس والحقيقة ظن من ظن أن هذا هو المراد من قوله: «ثلاث كذبات في ذات الله» وقوله: (وذلك في ذات الإله) فغلط واستحق التغليط، بل الذات هنا كالجنب في قوله تعالى: ﴿بَحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]. ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال ههنا: فرطت في نفس الله وحقيقته، ويحسن أن يقال: فرط في ذات الله، كما يقال: فعل كذا في ذات الله، وقتل في ذات الله تعالى، وصبر في ذات الله، فتأمل ذلك فإنه من المباحث العزيزة الغريبة التي يثنى على مثلها الخناصر، والله الموفق المعين. انتهى

وقد خالف ابن القيم غيره فجعلوا الذات بمعنى النفس وصار هذا اصطلاحاً عند جماهير العلماء المتأخرين، فمن هذا أرى أنه لا مانع من إطلاق الذات على النفس فيقال ذات الله، ويقال صفة للذات وهكذا.

القاعدة الثالثة والعشرون: تقسيم أسماء الله تعالى إلى مختص وغير مختص:

قال القرطبي في الأسنى (٥): قال الشيخ أبو الحسن الأشعري أسماء الله تعالى ضربان، اسم يختص به تعالى لا يشاركه فيه غيره كقولنا الله، الرحمن، ومليك، وغفار، وصمد، ومتعال، وسبوح وقدوس.. واسم لا يختص به بل يجوز أن يسمى به غيره كقولنا عالم وقادر وحي... انتهى

وذكر (٨٨): أن أسماء الله تعالى في جواز الإطلاق والإخبار بها لفظاً عنه وعن العباد على أربعة أضرب:

الأول: ما لا يجوز أن يخبر بها عن العباد بحال كقولنا الله والرحمن.

الثاني: ما يكون في صفة الله تعالى واجبا وفي وصف العبد جائزا كالعالم، والقادر.

الثالث: ما يكون في حق الله تعالى حقا وفي حق العبد باطلا كالجبار والمتكبر.

الرابع: ما يخبر به عن الله تعالى وعن العبد كخالق، فإنه جائز في حق الله تعالى بمعنى، ويكون في حق المخلوق جائزا بمعنى آخر. انتهى
وقد ذكر (٣٣٠) الخلاف في وصف غير الله تعالى بالخلق بمعنى التقدير مستدلين بقول زهير:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ خُسْ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي



ذكر الأسماء التسعة والتسعين التي أرجو أن أحصاها دخل الجنة

تقدم القول في أن أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معلوم لنا، وهنا نذكر إن شاء الله تعالى ما أرجو أن تكون المرادة بقول النبي : «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» أخرجه الشيخان عن أبي هريرة

فمن كتاب الله تعالى:

١- (الله) وهو الاسم الأعظم وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع وقد ذكر اسم الله في القرآن (٢٧٢٤) مرة، وهو من الأسماء الخاصة بالله تعالى، وهو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى ومن الأدلة عليه قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢] وفي السنة الكثير من ذلك.

٢- (الأحد) قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. وفي البخاري (٤٩٧٤) عن أبي هريرة عن النبي قال: «قَالَ اللَّهُ: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي، كَمَا بَدَأَنِي، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفْتًا أَحَدٌ».

٣- (الأعلى) قال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

٤- (الأكرم) قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ٣].

٥- (الإله) قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:

١٦٣].

٦- ٩- (الأول، الآخر، الظاهر، الباطن) قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ

وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]. ومن السنة قول رسول الله :
«اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ». أخرجه مسلم (٢٧١٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

١٠- (البارئ) قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤].

١١- (البرّ) قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ

الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨].

١٢- (البصير) قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا

يَقْضُونَ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠]. ومن السنة حديث أبي موسى قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ : «أَيُّهَا النَّاسُ ارْزِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا». ثُمَّ أَتَى عَلِيَّ وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كَثُرَ مِنْ

كُنُوزِ الْجَنَّةِ» أَوْ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ هِيَ كَثْرٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». أخرجه البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤).

١٣- (التَّوَابُ) قال تعالى: ﴿فَلَقَّيْنَاهُ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ، كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]. وعند أبي داود (١٥١٦) عن ابن عمر قال: إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ مِائَةَ مَرَّةٍ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ».

١٤- (الْجَبَّارُ) قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣].

١٥- (الْحَافِظُ) قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ فَأَلَّهَ خَيْرَ حَافِظٍ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤].

١٦- (الْحَسِيبُ) قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِنَحِيَّةٍ فَحِيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦].

١٧- (الْحَفِيفُ) قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا إِنْ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيفٌ﴾ [هود: ٥٧].

١٨- (الْحَقُّ) قال تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ لَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢]. وفي البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩) عن ابن عباس ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، كَانَ يَقُولُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيَّامُ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفُ عَنِّي مَا قَدَّمْتُ وَأَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

١٩- (الحكيم) وأدلته كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

٢٠- (الحليم) قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

٢١- (الحميد) قال تعالى: ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

٢٢- (الحي) قال تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥]، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]. وفي صحيح مسلم (٢٧١٧) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْ تُضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ». وأخرجه البخاري (٧٣٨٣).^(١)

(١) وليس فيه الشاهد.

٢٣- (الخبير) قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:

١٨].

٢٤- (الخالق) قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]،
﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

٢٥- (الخالق) قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦].

٢٦- (الخير) قال تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤].

٢٧- (الرءوف) قال تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمُ لَرءُوفٌ
رَحِيمٌ﴾ [النحل: ٤٧].

٢٨- (الرحمن) قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، ﴿قُلْ
أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿الرَّحْمَنُ
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

٢٩- (الرحيم) قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ
الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

٣٠- ٣١- (الرزاق، الرازق) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ
الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]

٣٢- (الرقيب) قال تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي
كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧]

٣٣- (السلام) قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ
السَّلَامُ﴾ [الحشر: ٢٣]. وفي صحيح مسلم (٥٩١) عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: كَيْفَ الاسْتِغْفَارُ؟ قَالَ: تَقُولُ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

٣٤- (السميع) قال تعالى: ﴿رَبَّنَا نَقْبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠]، ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبا: ٥٠].

٣٥- (الشاکر) قال تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧].

٣٦- (الشکور) قال تعالى: ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠]، ﴿إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضْعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١٧].

٣٧- (الشهيد) قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ٩٨]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧].

٣٨- (الصمد) قال تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢].

٣٩- (العالم) قال تعالى: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [فاطر: ٣٨]، ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [البقرة: ٧٧].

٤٠- (العزیز) قال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]، ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠].

٤١- (العظيم) ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤].

٤٢- (العفو) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعَفُّوْا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩].

٤٣- (العليم) قال تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، ﴿قَالَ نَبَأُنِيَ الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ [التحریم: ٣]، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

٤٤- (العلي) قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنْتَ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

٤٥- (الغفار) قال تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [ص: ٦٦] في ثلاثة مواطن من القرآن كلها مقترنة بالعزیز.

٤٦- (الغفور) قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ [البروج: ١٤].

٤٧- (الغني) قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُ الْغَنِيُّ الْحَكِيمُ﴾ [الحج: ٦٤].

٤٨- (الفتاح) قال تعالى: ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾ [سبأ: ٢٦].

٤٩- (القادر) قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥].

٥٠- (القاهر) قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١].

٥١- (القدوس) قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجمعة: ١].

٥٢- (القيوم) قال تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠].

٥٣- (القريب) قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، ﴿وَإِنْ أَهْتَدَيْتَ فَمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠].

٥٤- (القوي) قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

٥٥- (القهار) قال تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩] في ستة مواطن من القرآن كلها مقترنة بالواحد.

٥٦- (القيوم) قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢] في ثلاثة مواطن من القرآن كلها مقترنة بالحي.

٥٧- (الكبير) قال تعالى: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] في خمسة مواطن من القرآن.

٥٨- (الكريم) قال تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]،
﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَّبِّي عَنِّي كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠] في هذين الوطنين من القرآن.

٥٩- (اللطيف) قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]،
﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [الشورى: ١٩].

٦٠- (المؤمن) قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ
السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣] في موطن واحد.

٦١- (المبين) قال تعالى: ﴿يَوْمَذِي يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ
الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥].

٦٢- (المتعال) قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:
٩]، ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣].

٦٣- (المتكبر) قال تعالى: ﴿الْمُهَيِّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:
٢٣] في موطن واحد، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْكِبَرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ﴾ [الجاثية: ٣٧].

٦٤- (المتين) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]
في موطن واحد.

٦٥- (المجيب) قال تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ
مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، في موطن واحد وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي
فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

٦٦- (المجيد) قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، ﴿إِنَّهُ حَمِيدٌ مُّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] ذكر في هذين الوطنين.

٦٧- (المحيط) قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤].

٦٨- (المستعان) قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨] في موطن واحد.

٦٩- (المصور) قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] في موطن واحد ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [التغابن: ٣].

٧٠- (المقتدر) قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْنَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْنَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥].

٧١- (المقيت) قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِينًا﴾ [النساء: ٨٥].

٧٢- (مالك) قال تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاحة: ٤].

٧٣- (الملك) قال تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤، المؤمنون: ١١٦].

٧٤- (المليك) قال تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْنَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥].

٧٥- (المهيمن) قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ أَسَلَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣] في موطن واحد.

٧٦- (النور) قال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

٧٧- (الواحد) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَمَا مِنَّ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥] في ستة مواطن كلها مقترنة بالقهار.

٧٨- (الواسع) قال تعالى: ﴿فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠].

٧٩- (الودود) قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ [البروج: ١٤]، ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠].

٨٠- (الوكيل) قال تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

٨١- (الولي) قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، ﴿وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى: ٢٨].

٨٢- (الوهاب) قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿أَمْرٌ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ﴾ [ص: ٩].

ومن سنة رسول الله :

٨٣- الجميل: في صحيح مسلم (٩١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ» قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ: بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ».

٨٤- الحكيم: عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِي، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى الرَّسُولِ ، أَتَى الْمَدِينَةَ فَسَمِعَهُمْ يُكْنُونُهُ بِأَبِي الْحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ

الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ؟» فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَيَرْضَى كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟» قَالَ: شَرِيحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ شَرِيحٌ، قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شَرِيحٍ». أخرجه النسائي (٥٤٠٢).

٨٥- الرب: في صحيح مسلم (٤٧٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ السَّتَارَةَ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «أَلَا وَلِئِنِّي مُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظُمُوا فِيهِ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ؛ فَقِمْنِ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ».

٨٦- الرفيق: في البخاري (٦٩٢٧) ومسلم (٢٥٩٣) عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطَى عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطَى عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطَى عَلَى مَا سِوَاهُ».

٨٧- السُّبُوح: في صحيح مسلم (٤٨٧) عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ أَنَّ عَائِشَةَ نَبَّأَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ».

٨٨- السيد: عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ أَبِي: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا، فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجِرِبَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» أخرجه أبو داود (٤٨٠٦).

٨٩- الشافي: في البخاري (٥٧٥٠) ومسلم (٢١٩١) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا اشْتَكَى مِنَّا إِنْسَانٌ مَسَحَهُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ

الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا».

٩٠- **الطيب:** في مسند أحمد ط الرسالة (٢٩ / ٣٩): عَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ مَعَ أَبِي، فَرَأَى الَّتِي بَظْهَرِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَعَالِجُهَا لَكَ فَإِنِّي طَيِّبٌ؟ قَالَ: «أَنْتَ رَفِيقٌ، وَاللَّهُ الطَّيِّبُ».

وفي المجالسة وجواهر العلم (٣٠٥٤) دَخَلَ الْفَرَزْدَقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرَةَ يَعُودُهُ، وَعِنْدَهُ مُتَطَبَّبٌ يَذُوفٌ لَهُ دِرْيَاقَا، فَأَنْشَأَ الْفَرَزْدَقُ يَقُولُ:

يَا طَالِبَ الطَّبِّ مَنْ دَاءٍ تَخَوَّفَهُ إِنَّ الطَّيِّبَ الَّذِي أَبْلَاكَ بِالْدَّاءِ
هُوَ الطَّيِّبُ فَمِنْهُ الْبَرُّ فَالْتَمَسْ لَا مَنْ يَذُوفُ لَكَ الدَّرْيَاقَ بِالمَاءِ
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَاللَّهِ! لَا أَشْرَبُهُ أَبَدًا. فَمَا أَمْسَى حَتَّى وَجَدَ الْعَافِيَةَ.

٩١- **الطيب:** في صحيح مسلم (١٠١٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ وَقَالَ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾». ثُمَّ ذَكَرَ «الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبَّ يَا رَبَّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ».

٩٢- ٩٥- **القابض، الباسط، المسعر:** عند أبي داود (٣٤٥١) عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرْ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ

الله هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ».

٩٦- المقدمة: في مسلم (٧٧١) عن علي ابن أبي طالب : ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّشْهَدِ وَالتَّسْلِيمِ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

٩٧- المؤخر: في مسلم (٢٧١٩) عن أبي موسى الأشعري عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

٩٨- المعطي: في البخاري (٣١١٦) ومسلم (١٠٣٧) عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَاللَّهُ الْمُعْطِي وَأَنَا الْقَاسِمُ، وَلَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ ظَاهِرُونَ».

٩٩- المنان: في (مسند أحمد) ط الرسالة (٢١ / ١٩٢) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ جَالِسًا فِي الْحَلْقَةِ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَكَعَ وَسَجَدَ فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، يَا بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ، إِنِّي أَسْأَلُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ : «أَتَدْرُونَ بِمَا دَعَا اللَّهُ؟» قَالَ: فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ

أَعْلَمُ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ دَعَا اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ».

١٠٠- **الوتر:** في البخاري (٦٤١٠) مسلم (٢٦٧٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ قَالَ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ اللَّهَ وَثَرُ يُحِبُّ الْوَتْرَ».

هذه الأسماء أرجو أن تكون هي المرادة من حديث النبي : «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ اللَّهَ وَثَرُ يُحِبُّ الْوَتْرَ». وإلا فإسماء الله تعالى الحسنى غير محصورة بعدد معلوم لنا على ما تقدم، زد على ذلك أنني لم أذكر الأسماء المركبة ك: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿جَامِعِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] والحمد لله رب العالمين.

تنبيه: سرد الأسماء الحسنى لم يثبت مرفوعاً عن النبي قال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى (٣٨٠ / ٢): إن التسعة والتسعين اسماً لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن النبي ، وأشهر ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم عن شعيب عن أبي حمزة وحفاظ أهل الحديث يقولون هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث، وفيها حديث ثان أضعف من هذا رواه ابن ماجه. انتهى

تنبيه: القاعدة عند أهل البيان أن الزيادة في المباني تد على الزيادة في المعاني، ومن هذا الباب ما جاء من الأسماء الحسنى الدال على معنى واحد فإنها تثبت على ما جاءت فمثلاً: الرزاق، والرزاق، والعالم، والعليم، والعلام.

قال القرطبي في الأسنى في شرح الأسماء الحسنى (٤٦): لا خلاف في أن الاسم الواحد قد يرد على مفهومات، ولا ينبغي أن تختلف أنه ليس في

الأسماء الحسنى ترادف، وأن كل اسم منها يختص بمفهوم كالواحد، والأحد، والغفور، والغافر، والغفار، والعليم والخبير وشبهها. انتهى

الثاني: الأسماء المقترنة لا يصح فيها إطلاق اسم منها دون الآخر، قال ابن الوزير في إثبات الحق على الخلق (ص: ١٧٤):

على تقدير صحة أن اسم الضار لا يجوز افراده عن النافع فحين لم يجز افراده لم يكن مفردا من أسماء الله تعالى وإذا وجب ضمه إلى النافع كانا معا كالاسم الواحد المركب من كلمتين مثل عبد الله وبعليك فلو نطق بالضار وحده لم يكن اسما لذلك المسمى به ومتى كان الاسم هو الضار النافع معا كان في معنى مالك الضر والنفع وذلك في معنى مالك الأمر كله ومالك الملك وهذا المعنى من الأسماء الحسنى وهو في معنى قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير الآية وهو في معنى التقدير على كل شيء .

وميزان الأسماء الحسنى يدور على المدح بالملك والاستقلال وما يعود إلى هذا المعنى وعلى المدح بالحمد والثناء وما يعود إلى ذلك. انتهى



الفصل الثالث

قواعد في صفات الله سبحانه وتعالى

قال البخاري (٧٣٧٥): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ، أَنَّ أَبَا الرَّجَالِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَتْ فِي حَجَرِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ، فَقَالَ: «سَلُّوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَضَعُ ذَلِكَ؟»، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ مُجِيبٌ». وأخرجه مسلم (٨١٣).

تنبيه: الفرق بين الاسم والصفة:

أسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به، مثل القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير، فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله، وعلى ما قام بها من العلم والحكمة والسمع والبصر، أما الصفات فهي نعوت الكمال القائمة بالذات كالعلم والحكمة والسمع والبصر فالاسم دل على أمرين، والصفة دلت على أمر واحد. انتهى من فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١١٦):

والقواعد في هذا الباب كثيرة لكن نذكر أهمها وبالله تعالى العون.

القاعدة الأولى: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها:

قال ابن عثيمين : صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه كالحياة والعلم والقدرة والرحمة والعزة والحكمة وغير ذلك، وقد دل على هذا السمع والعقل، قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، ثم بين أن الصفات من حيث هي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه كالقدرة والعلم والسمع والبصر وما في بابها، فهذه تثبت لله سبحانه.

القسم الثاني: صفات نقص لا كمال فيها بوجه من الوجوه كالعمى والصمم والعجز وما في بابها، فهذه تنفى عن الله سبحانه.

القسم الثالث: صفات كمال من وجه ونقص من وجه كالمكر والكيده والمخادعة وما في بابها، فهذه تثبت لله سبحانه وتعالى، حال كمالها، وتنفى عنه حال نقصها وهو ما يسمى بصفات المقابلة، فإنها في مقابلة من يعملها كمال.

وقال ابن القيم في البدائع (١/١٦٧): إن الصفات ثلاثة أنواع: صفات كمال، وصفات نقص، وصفات لا تقتضي كمالاً ولا نقصاً، وإن كانت القسمية التقديرية تقتضي قسمًا رابعًا، وهو ما يكون كمالاً ونقصاً باعتبارين، والرب تعالى منزّه عن الأقسام الثلاثة، وموصوف بالقسم الأول وصفاته كلها صفات كمال محض، فهو موصوف من الصفات بأكملها، وله من الكمال أكمله. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٦/ ٧١-٨٧ بتصرف): إن الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يمكن وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت لله تعالى يستحقه بنفسه المقدسة، وثبت ذلك مستلزم نفي نقيضه، وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك... اهـ

القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء:

وذلك لإمور:

الأول: أن كل اسم يتضمن صفة؛ وقد تقدم أن أسماء الله تعالى غير داخلية تحت حصر معلوم لنا.

الثاني: أن من الصفات مشتقة من الأفعال وأفعال الله لا تنتهي لها قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]. قال في مدارج السالكين (٣/ ٣٨٣): فإن الفعل أوسع من الاسم، ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالا لم يتسم منها بأسماء الفاعل، كأراد، وشاء، وأحدث، ولم يسم بالمريد والشائي والمحدث، كما لم يسم نفسه بالصانع والفاعل والمتقن وغير ذلك من الأسماء التي أطلق على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء. والإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به، فإنه يخبر عنه بأنه شيء، وموجود، ومذكور، ومعلوم، ومراد، ولا يسمى بذلك. اهـ

الثالث: أن من أنواع الصفات الثابتة لله تعالى صفات الأخبار مثل الوجه واليدين، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى.

القاعدة الثالثة: الصفات الثبوتية والمنفية:

الصفات الثبوتية: هي ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم والقدرة.

والصفات السلبية: ما نفاها الله سبحانه وتعالى عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ، وكلها صفات نقص في حقه كالموت والنوم والجهل والنسيان والعجز. فيجب نفيها عن الله سبحانه وتعالى مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل؛ وذلك لأن ما نفاه الله عن نفسه فالمراد به انتفائه لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم والعدم ليس بشيء.

مثال ذلك: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، فنفي العجز يتضمن كمال علمه وقدرته، كما قال بعده: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]؛ لأن العجز سببه الجهل بأسباب الإيجاد أو قصور القدرة، وبهذا يعلم أن الصفة المنفية قد تتضمن أكثر من كمال.

القاعدة الرابعة: صفات الإثبات صفات مدح وتنوعها وتعددتها يدل على الكمال:

قال العثيمين : الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال، فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو معلوم.

وأما الصفات السلبية فلم تذكر غالباً إلا في الأحوال التالية:

الأول: بيان عموم كماله، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

الثاني: دفع ما ادعاه في حقه المبطلون، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢].

الثالث: دفع توهم نقص، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينٍ﴾ [الدخان: ٣٨]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. اهـ

القاعدة الخامسة: الصفات الذاتية والفعلية:

قال العثيمين : الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل الله ولا يزال متصفاً بها كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة، ومنها الصفات الخبرية كالوجه واليدين.

تنبيه: المراد بالصفات الخبرية أنها متلقاة من الخبر، الكتاب والسنة، لأن عقولنا لا تدلنا عليها.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئة الله إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام فإنه باعتبار أصله صفة ذات؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يقع بمشيئته يتكلم متى شاء بما شاء، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. اهـ

القاعدة السادسة: محاذير الإثبات والنفي:

قال العثيمين : يلزم في إثبات الصفات التخلي من محذورين عظيمين:

أحدهما: التمثيل: وهو اعتقاد المثبت أن ما أثبتته الله مماثل لصفات المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

الثاني: التكييف: وهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا من غير أن يقرها بمماثل، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. اهـ

وإن ألقى الشيطان هذا التكييف في عقلك فقل (أَمَنْتُ بِاللَّهِ)، وانه كما دل عليه حديث أبي هريرة في الصحيح وفي رواية: «فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، ولهذا جاء في الحديث: «تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ»؛ الحديث مخرج في الصحيحة (١٧٨٨)، وقد ساق طرقه وشواهده أبو الشيخ في كتابه العظمة (٢١٠/١ - ٢٧٠)، وإنما يكون الفكر في مخلوقات الله، لأنَّ الْفِكْرَةَ فِي الرَّبِّ تَقْدَحُ الشَّكَّ فِي الْقَلْبِ، والفكر في الله وفي صفاته من البدع المحدثه في الدين؛ لما يجز إليه من التخيلات والتوهّمات والظنون والشكوك، فهو سبحانه لا تتوهمه القلوب بالتصوير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قال أبو الشيخ في العظمة (١ / ٢٧١): قال الله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]؛ فإذا تفكر العبد في ذلك استنارت له آيات الربوبية، وسطعت له أنوار اليقين، واضمحلت عنه غمرات الشك، وظلمة الريب، وذلك إذا نظر إلى نفسه وجدها مكونة مكنونة مجموعة مؤلفة مجزأة منضدة مصورة مترتبة بعضها في بعض، فيعلم أنه لا يوجد مدبر إلا بمدبر، ولا مكون إلا بمكون، وتجد تدبير المدبر فيه شاهدا دالا عليه كما تنظر إلى حيطان البناء، وتقديرها، وإلى السقف المسقف فوقه بجذوعه، وعوارضه، وتطين ظهره، ونصب بابه، وإحكام غلقه، ومفتاحه للحاجة إليه؛ فكل ذلك يدل على بانيه، ويشهد له. اهـ

القاعدة السابعة: أنواع الإضافات إلى الله تعالى:

قال العثيمين في القول المفيد (١ / ٨٨)، ط العاصمة: اعلم أن ما أضافه الله إلى نفسه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: العين القائمة بنفسها وإضافتها إليه من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، وهذه الإضافة قد تكون على سبيل عموم الخلق كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وقوله: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

وقد تكون على سبيل الخصوص لشرفه كقوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وكقوله: ﴿نَافَاةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وهذا القسم مخلوق.

الثاني: أن يكون شيئاً مضافاً إلى عين مخلوقة يقوم بها، مثل قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فإضافة هذه الروح إلى الله من إضافة المخلوق إلى خالقه تشریفاً، فهي من الأرواح التي خلقها الله، وهذا القسم مخلوقاً.

الثالث: أن يكون وصفاً غير مضاف إلى عين مخلوقه، مثاله: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، فالرسالة والكلام أضيفا إلى الله من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، فإذا أضاف إلى نفسه صفة، فهذه الصفة غير مخلوقة. اهـ

وقسمها بعضهم إلى قسمين: قال في القواعد الكلية ص(٢١٩) - (٢٢٠): المضاف إلى الله نوعان: أعيان وصفات.

فالأعيان: هي الذوات المستقلة بنفسها عما سواها، والمراد بها هنا ما نسب إلى الله نسبة خلق وإيجاد.

والصفات: هي المعاني القائمة بالذوات، والمراد بها هنا ما نسب إلى الله على أنه وصف قائم بذاته. اهـ باختصار.

القاعدة الثامنة: قياس الأولى:

اتفق أهل السنة على أن القياس لا يجري في التوحيد إن أدى إلى البدعة أو الإلحاد أو تشبيه الخالق بالمخلوق وتعطيل أسماء الله وصفاته، قال الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٩٧): القياس على ضربين: ضرب منه في التوحيد، وضرب في أحكام الشريعة: فالقياس في التوحيد على ضربين:

ضرب هو القياس الصحيح وهو: ما استدل به على معرفة الصانع تعالى وتوحيده، والإيمان بالغيب، والكتب، وتصديق الرسل، فهذا قياس محمود فاعله، مذموم تاركة.

والضرب الثاني من القياس في التوحيد: هو القياس المذموم الذي يؤدي إلى البدع والإلحاد، نحو تشبيه الخالق بالخلق، وتشبيه صفاته بصفات المخلوقين، ودفع قايسه ما أثبت الله تعالى لنفسه، ووصفته به رسله مما ينفية القياس بفعله. اهـ وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١٦/٢):

لا خلاف بين فقهاء الأمصار وسائر أهل السنة، وهم أهل الفقه والحديث في نفي القياس في التوحيد وإثباته في الأحكام إلا داود بن علي بن خلف الأصفهاني ثم البغدادي ومن قال بقولهم، فإنهم نفوا القياس في التوحيد والأحكام جميعا، وأما أهل البدع فعلى قولين في هذا الباب سوى القولين المذكورين، منهم من أثبت القياس في التوحيد والأحكام جميعا، ومنهم من أثبتته في التوحيد ونفاه في الأحكام. انتهى

أنواع القياس في باب التوحيد:

والقياس في باب التوحيد ثلاثة أقسام:

(١) قياس الأولى: ومضمونه أن كل كمال لا نقص فيه ثبت للمخلوق؛ فالله أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق، فالخالق أحق بالتنزه عنه وهذا يستخدمه بعض السلف في الرد على أهل البدع والضلال، وهذا القياس وهو وجوب تنزيه الله عن كل نقص ينزه عنه غيره ويذم به سواه فهو أمر فطري.

قال شيخ الإسلام كما في المجموع (٣٥٠/١٢): ولهذا كانت الطريقة النبوية السلفية أن يستعمل في العلوم الإلهية قياس الأولى، كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، إذ لا يدخل الخالق والمخلوق تحت

قضية كلية تستوي أفرادها، ولا يتماثلان في شيء من الأشياء، بل يعلم أن كل كمال لا نقص فيه بوجه ثبت للمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص وجب نفيه عن المخلوق فالخالق أولى بنفيه عنه. اهـ

قال شيخ الإسلام في النبوات (٢/ ٨٩٥): فهذه الطريقة - وهو أن ما يستحقه المخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه، فالخالق أولى به، وما يُنزّه عنه المخلوق من العيوب المذمومة، فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عن كل عيبٍ وذمٍّ، وهو سبحانه القدّوس، السلام، الحميد، المجيد - من أبلغ الطرق البرهانية، وهي مستعملة في القرآن في غير موضع. اهـ

قال ابن القيم في الكافية الشافية ص(٣٧):

وَكَمَالٌ مَنْ أَعْطَى الْكَمَالَ لِنَفْسِهِ	أَوَّلَى وَأَقْدَمُ وَهُوَ أَعْظَمُ شَانِ
أَيُّكُونُ مَنْ أَعْطَى الْكَمَالَ بِنَفْسِهِ	ذَاكَ الْكَمَالُ أَذَاكَ ذُو إِمْكَانِ
أَيُّكُونُ إِنْسَانٌ سَمِيعًا مُبْصِرًا	مُتَكَلِّمًا بِمَشِيئَةٍ وَيَبَّانِ
وَلَهُ الْحَيَاةُ وَقُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ	وَالْعِلْمُ بِالْكُلِّيِّ وَالْأَعْيَانِ
وَاللَّهُ قَدْ أَعْطَاهُ ذَاكَ وَلَيْسَ هَـ	لَذَا وَصْفُهُ فَأَعْجَبَ مِنَ الْبُهْتَانِ
بِخِلَافِ نَوْمِ الْعَبْدِ ثُمَّ جَمَاعِهِ	وَالْأَكْلِ مِنْهُ وَحَاجَةِ الْأَبْدَانِ
إِذْ تِلْكَ مَلَزُومَاتُ كَوْنِ الْعَبْدِ مُحِ	تَاجًا وَتِلْكَ لَوَازِمُ النُّقْصَانِ
وَكَذَا لَوَازِمُ كَوْنِهِ جَسَدًا نَعَمَ	وَلَوَازِمُ الْإِحْدَاثِ وَالْإِمْكَانِ
يَتَقَدَّسُ الرَّحْمَنُ جَلَّ جَلَالُهُ	عَنْهَا وَعَنْ أَعْضَاءِ ذِي جُثْمَانِ

(٢) **قياس التمثيل:** وهو القياس الذي يستوي فيه الأصل والفرع والله منزّه عن هذا بل هذا النوع من الأقيسة في حقه كفر وضلال؛ لأن من مثل الله بخلقه كفر كقول بعضهم يد الله كيدي تعالى الله عن قولهم.

(٣) **قياس الشمول:** وهو الذي تستوي أفرادها وضابطه عندهم الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي، وهذا قياس باطل وضلال وكفر؛ لأنه يؤدي إلى مماثلة الخالق بالمخلوق كقولهم الله حي والمخلوق حي إذا الحياة كالحياة تعالى الله عن قولهم.

قال شيخ الإسلام كما في المجموع (٥/٢٠٠): ومعلوم أن كل كمال حصل للمخلوق فهو من الرب سبحانه وتعالى وله المثل الأعلى، فكل كمال حصل للمخلوق فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق أن ينزه عنه؛ ولهذا كان لله المثل الأعلى، فإنه لا يقاس بخلقه ولا يمثل بهم، ولا تضرب له الأمثال. فلا يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل بمثل؛ ولا في قياس شمول تستوي أفرادها، بل ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]. اهـ

القاعدة التاسعة: القول في الصفات كالقول في الذات:

قال شيخ الإسلام في التدمرية ص(٤٣): القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟

قيل له - كما قال ربعة ومالك وغيرهما - : الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة، لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟

قيل له: كيف هو؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له. فكيف تطلبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته!

وإذا كنت تقرّ بأن له ذاتا حقيقة، ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره، وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم، وكلامهم ونزولهم واستواؤهم. اهـ

هذه القاعدة ردُّ على كل من أثبت لله ذاتًا تليق بجلاله، وخالف في الصفات كالمعتزلة، والأشاعرة، والممثلة.

القاعدة العاشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض:

قال شيخ الإسلام في التدمرية ص(٣١): القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازاً، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: لا فرق بين ما نفيتّه وبين ما أثبتّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به. اهـ

وهذه القاعدة ردّ على الأشاعرة الذين يثبتون سبع صفات، وينفون غيرها.

القاعد الحادية عشرة: القول في الصفات كالقول في الأسماء:

بيان ذلك أن المخالف إذا كان يثبت الأسماء على ما يليق بالله تعالى فيلزمه إثبات الصفات إذ أن الباب واحد والقوال في الأسماء كالقول في الصفات والعكس، وهذه القاعدة ردّ على المعتزلة، ومن إليهم.



الفصل الرابع

قواعد في أدلة الأسماء والصفات وكيفية التعامل معها

القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها أسماء الله وصفاته هي: كتاب الله وسنة رسوله :

فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرها؛ لأن الله تعالى أعلم بنفسه، وبغيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثاً، ورسوله لا ينطق عن الهوى.

ويدل على ذلك النقل، والعقل فمن أدلة النقل قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقوله: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ قَحْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة، لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي والرد إليه

عند التنازع. والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول المأمور به في القرآن؟ وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي وقد أمر الله به في القرآن؟

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟! ولقد قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]. ومن المعلوم أن كثيرًا من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة، فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.. أفاده العثيمين .

القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف:

لا سيما نصوص الصفات، اتباعًا لطريقة السلف الصالحين، ثم إنه لا مجال للعقل فيها.

وقد انقسم الناس في الظاهر إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقًا يليق بالله ، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي وأصحابه، والذين لا يَصُدُّونَ لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك، كما نقله ابن عبد البر فقال: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكييفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة. اهـ

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك. وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل، محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟.

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها، فيكون باطلاً.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله. وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عاما في الأسماء والصفات، أم خاصا فيهما، أو في أحدهما. فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عینوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابا كثيراً، وسموا ذلك تأويلاً وهو في الحقيقة تحريف.

ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه جناية على النصوص، حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله عن ظاهره. والله تعالى خاطب الناس بلسان عربي مبين ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبى خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي، غير أنه يجب أن يصاب عن التكييف والتمثيل في حق الله .

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه قول على الله بلا علم، وهو محرم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ولقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. اه مختصراً من القواعد المثلى .

القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر:

فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة. وهذه القاعدة ردُّ على المفوضة الذين يقولون: نحن ثبت اللفظ ونتوقف في المعنى، فهم أهل التجهيل للصحابة والتابعين لهم بإحسان، بل للنبي لأنه كان يخاطبنا بالفاظ لا يعلم معناها، بل هذا القول يؤدي إلى أنه فرط فيما أمر به، وهذا لازم قولهم والمفوضة شر أهل البدع وبسبب مذهبهم انتشر الاعتزال وغيره من البدع.

القاعدة الرابعة: أحاديث وآيات الصفات من المحكم لا المتشابه:

المحكم لغة -الحاء والكاف والميم- أصل واحد وهو المنع، ومنه قول

الشاعر:

أَبْنِي حَنِيفَةً أَحْكُمُوا سُفَهَاءَكُمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضَبَا

معجم مقاييس اللغة ص(٢٧٧)، و لسان العرب (٣/٢٧٢).

والمحكم: المتقن، قال الفيومي في المصباح المنير ص(٥٦):

وأحكمت الشيء بالألف أتقنته، فاستحكم هو صار كذلك. اهتريف المتشابه

لغة: قال ابن فارس في معجم المقاييس ص(٥٤٨): الشين والباء

والهاء واحد يدل على تشابه الشيء وتشكله لوئاً ووصفاً. اهـ

والمحكم والمتشابه اصطلاحاً: اختلف العلماء فيه إلى أقوال:

أحدها: من قال إن المتشابه هو المنسوخ فمعنى المنسوخ معروف وهذا

القول مأثور عن ابن مسعود وابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم وابن مسعود

وابن عباس وقتادة هم الذين نقل عنهم أن الراسخين في العلم لا يعلمون

تأويله ومعلوم قطعاً بإتفاق المسلمين أن الراسخين يعلمون معنى المنسوخ وأنه

منسوخ، فكان هذا النقل عنهم يناقض ذلك النقل ويدل على أنه كذب إن كان

هذا صدقاً وإلا تعارض النقلان.

ثانيها: أن المحكم ما علم العلماء تأويله، والمتشابه ما لم يكن للعلماء إلى

معرفة سبيل، كقيام الساعة وهذا القول مروى عن جابر .

ثالثها: أن المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور، يروى هذا عن ابن

عباس، وعلى هذا القول فالحروف المقطعة ليست كلاماً تاماً من الجمل الاسمية

والفعلية وإنما هي أسماء موقوفة؛ ولهذا لم تعرب، فإن الإعراب إنما يكون بعد العقد والتركيب، وإنما نطق بها موقوفة، كما يقال: (أ ب ت ث)؛ ولهذا تكتب بصورة الحرف لا بصورة الاسم الذي ينطق به.

رابعها: أن المتشابه ما إشتبهت معانيه قال مجاهد وهذا يوافق قول أكثر العلماء وكلهم يتكلم في تفسير هذا المتشابه ويبين معناه.

خامسها: أن المتشابه ما تكررت ألفاظه قاله عبدالرحمن بن زيد بن أسلم قال المحكم ما ذكر الله تعالى في كتابه من قصص الأنبياء ففصله وبينه والمتشابه هو ما اختلفت ألفاظه في قصصهم عند التكرير.

سادسها: أنه ما احتاج إلى بيان كما نقل عن أحمد.

سابعها: أنه ما احتمل وجوها كما نقل عن الشافعي وأحمد.

ثامنها: أن المتشابه هو القصص والأمثال وهذا أيضًا يعرف معناه.

تاسعها: أنه ما يؤمن به ولا يعمل به وهذا أيضًا مما يعرف معناه.

العاشر: قول بعض المتأخرين إن المتشابه آيات الصفات وأحاديث الصفات وهذا أيضًا مما يعلم معناه فإن أكثر آيات الصفات اتفق المسلمون على أنه يعرف معناها. اهـ ملخصًا من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٧/٤١٧-٤٢٤).

وقد ورد التشابه والإحكام في القرآن على ثلاثة أنواع:

الأول: أن القرآن كله محكم كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ أَحْكَمَ أَيْنَهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١].

الثاني: أن القرآن كله متشابه: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر:

٢٣].

الثالث: أن القرآن منه محكم ومتشابه، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

ولا تعارض بين هذه الثلاث الآيات، لما يأتي:

الأول: من حيث إتقان القرآن وصدقه ووضوحه وبيانه وإحكامه فكله محكم.

والثاني: أن القرآن متشابه في إحكامه وإتقانه وعدله وقصصه، ثمر كما جاءت، ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغيرها...

والثالث: أن في القرآن آيات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد من الناس ومنه آيات آخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم.

فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه وحكم بمحكمه على متشابهه فقد اهتدى ومن عكس انعكس.^(١)

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤٧٧).

القاعدة الخامسة: دلالة الكتاب والسنة على الصفة بثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة كالعزة والقوة، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] أي صاحب القوة.

الثاني: تضمن الاسم لها مثل الغفور متضمن للمغفرة، وقد تقدم الكلام على هذا في القاعدة الرابعة من قواعد الأسماء.

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

القاعدة السادسة: القول في الألفاظ المجملة:

قال العلامة العثيمين في فتح رب البرية بتلخيص الحموية
ص(١٥):

وطريقتهم في أسماء الله وصفاته كما يأتي:

أولاً: في الإثبات: فهي إثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسول الله ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكليف، ولا تمثيل.

ثانياً: في النفي: فطريقتهم نفي ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ، مع اعتقادهم ثبوت كمال ضده لله تعالى.

ثالثاً: فيما لم يرد نفيه، ولا إثباته مما تنازع الناس فيه كالجسم، والحيز والجهة ونحو ذلك، فطريقتهم فيه التوقف في لفظه فلا يثبتونه، ولا ينفونه لعدم ورود

ذلك، وأما معناه فيستفصلون عنه، فإن أُريد به باطل يُنزّه الله عنه ردوه، وإن أُريد به حق لا يمتنع على الله قبلوه.

وهذه الطريقة هي الطريقة الواجبة، وهي القول الوسط بين أهل التعطيل، وأهل التمثيل.

وقد دل على وجوبها العقل، والسمع:

فأما العقل: فوجه دلالة أن تفصيل القول فيما يجب، ويجوز، ويمتنع على الله تعالى لا يدرك إلا بالسمع، فوجب اتباع السمع في ذلك بإثبات ما أثبتته، ونفي ما نفاه، والسكوت عما سكت عنه.

وأما السمع: فمن أدلته قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

فالآية الأولى: دلت على وجوب الإثبات من غير تحريف ولا تعطيل؛ لأنها من الإلحاد.

والآية الثانية: دلت على وجوب نفي التمثيل.

والآية الثالثة: دلت على وجوب نفي التكيف، وعلى وجوب التوقف فيما لم يرد إثباته أو نفيه. اهـ

قال شيخ الإسلام في التدمرية (٦٥): وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً فليس على أحد بل ولا له: أن يوافق أحد على إثبات لفظه أو نفيه

حتى يعرف مراده فإن أراد حقا قبل وإن أراد باطلا رد وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا ولم يرد جميع معناه بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى. اهـ
وقال في منهاج السنة (٢/٢١٧): وأما الألفاظ المجملة بالكلام فيها بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال والفتن والخبال والقليل والقال وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء. اهـ

وقال ابن القيم في الصواعق المرسلة (٣/٩٢٧-٩٢٧): فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ولا سيما إذا صادفت أذهانا مخبطة فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب، فسل مثبت القلوب أن يثبت قلبك على دينه وأن لا يوقعك في هذه الظلمات. اهـ
فالواجب على الناس استخدام الألفاظ الشرعية التي جاء بها الكتاب والسنة واستخدامها السلف الكرام.

قال ابن القيم في النونية مع شرح ابن عيسى (١/٣٢٥):
فَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّمْيِيزِ فَالْإِطْلَاقُ وَالْإِجْمَالُ دُونَ بَيَانٍ
قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الْوُجُودَ وَخَبَطَا الْأَذْهَانَ وَالْأَرْءَاءَ كُلَّ زَمَانٍ

القاعدة السابعة: تقديم النقل على العقل:

خلافاً لطريقة المعتزلة ومن إليهم الذين يقدمون العقل على النقل بحجج واهية، وقد ردّ عليهم بتوسع شيخ الإسلام في كتاب سماه درء تعارض العقل والنقل .

قال ابن القيم في الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (١) /
:(٣١٥)

قولهم إن تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل لأنه لا يمكن الجمع بينهما ولا إبطاهما ولا تقديم النقل لأن العقل أصل النقل فلو قدمنا عليه النقل لبطل العقل وهو أصل النقل فلزم بطلان النقل فيلزم من تقديم النقل بطلان العقل والنقل فتعين القسم الرابع وهو تقديم العقل فهذا الطاغوت أخو ذلك القانون فهو مبني على ثلاث مقدمات:

الأولى: ثبوت التعارض بين العقل والنقل.

الثانية: انحصار التقسيم في الأقسام الأربعة التي ذكرت فيه.

الثالثة: بطلان الأقسام الثلاثة ليتعين ثبوت الرابع.

وقد أشفى شيخ الإسلام في هذا الباب بما مزيد عليه وبين بطلان هذه الشبهة وكسر هذا الطاغوت في كتابه الكبير، ونحن نشير إلى كلمات يسيرة هي قطرة من بحره يتضمن كسره ودحضه وذلك يظهر من وجوه الوجه الأول إن هذا التقسيم باطل من أصله والتقسيم الصحيح أن يقال إذا تعارض دليلان سمعيان أو عقليان أو سمعي وعقلي فإما أن يكونا قطعيين وإما أن يكونا ظنيين وإما أن يكون أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا . فأما القطعيان فلا يمكن تعارضهما في الأقسام الثلاثة لأن الدليل القطعي هو الذي يستلزم مدلوله قطعاً فلو تعارضاً لزم الجمع بين النقيضين وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء . وإن كان أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا تعين تقديم القطعي سواء كان جميعاً ظنيين صرنا إلى

الترجيح ووجب تقديم الراجح منهما سمعيا كان أو عقليا . فهذا تقسيم واضح متفق على مضمونه بين العقلاء . انتهى

قال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (١ / ٨) وجماع الأمر أن الأدلة نوعان: شرعية وعقلية فالمدعون لمعرفة الإلهيات بعقولهم من المتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم: إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم والمدعون للسنة والشرعية واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء يقولون: إن الأنبياء - والسلف الذين اتبعوا الأنبياء - لم يعرفوا معنى هذه النصوص التي قالوها والتي بلغوها عن الله أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس فهؤلاء الطوائف قد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهد الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذي لم يبينوا به مرادهم أو أنا عرفنا الحق بعقولنا وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها كما لم يعرفوا وقت الساعة ولكن أمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها أو يقولون: بل هذه الأمور لا تعرف بعقل ولا نقل بل نحن منهيون عن معرفة العقليات وعن فهم السمعيات وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات ولا يفهمون السمعيات . انتهى

قال ابن القيم في الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة (٣ / ٨٢٧): إن تقديم العقل على النقل يبطل كون القرآن آية وبرهاناً على صحة

النبوة، والمقصود أن الله سبحانه تم الدين وأكملة بنبيه وما بعثه به، فلم يحوج أمته إلى سواه، فلو عارضه العقل وكان أولى بالتقديم منه لم يكن كافياً للأمة ولا كان تاماً في نفسه، في مراسيل أبي داود أن الرسول رأى بيد عمر بن الخطاب ورقة فيها شيء من التوراة فقال: «كَفَى بِقَوْمٍ ضَلَالَةً أَنْ يَتَّبِعُوا كِتَابًا غَيْرَ كِتَابِهِمْ، أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّ غَيْرِ نَبِيِّهِمْ»، فأنزل الله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقال سبحانه ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فأقسم سبحانه بنفسه أنا لا تؤمن حتى نحكم رسوله في جميع ما شجر بيننا، وتتسع صدورنا بحكمه، فلا يبقى منها حرج، ونسلم لحكمه تسليماً فلا نعارضه بعقل ولا رأي ولا هوى ولا غيره. فقد أقسم الرب سبحانه بنفسه على نفي الإيثار عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول وقد شهدوا هم على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين بمعناه وإن آمنوا بلفظه، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَخْلَقْتُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وهذا نص صريح في أن حكم جميع ما تنازعنا فيه مردود إلى الله وحده وهو الحاكم فيه على لسان رسوله، فلو قدم حكم العقل على حكمه لم يكن هو الحاكم بوحيه وكتابه، وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣]، فأمر باتباع الوحي المنزل وحده ونهى عن اتباع ما خالفه، وأخبر سبحانه أن كتابه بينة وشفاء وهدى ورحمة ونور وفضل وبرهان وحنة وبيان، فلو كان في العقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن

فيه شيء من ذلك، بل كانت هذه الصفات للعقل دونه وكان عنها بمعزل،
فكيف يشفي ويهدي ويبين ويفصل ما يعارضه صريح العقل. اهـ

القاعدة الثامنة: القول في المجاز:

اتخذ المبتدعة طاغوت المجاز لصرف دلالة الكتاب، والسنة عن ظواهرهما الدلة على ما يجب لله تعالى، من وصفه بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل، فيقولون اليد مجاز على النعمة، أو القدرة ونحو ذلك، وهذا خلاف منهج السلف، وفيه تعطيل الله من صفاته، وتحريف الكلم عن مواضعه، وقول على الله تعالى بغير علم.

قال العثيمين في الأصول من علم الأصول (ص: ٧):

وينقسم الكلام من حيث الاستعمال إلى حقيقة ومجاز.

١- فالحقيقة هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له، مثل: أسد للحيوان المفترس...

وتنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: لغوية وشرعية وعرفية.

فاللغوية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في اللغة.

والحقيقة الشرعية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع.

والحقيقة العرفية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في العرف.

وفائدة معرفة تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: أن نحمل كل لفظ على معناه الحقيقي في موضع استعماله، فيحمل في استعمال أهل اللغة على الحقيقة اللغوية، وفي استعمال الشرع على الحقيقة الشرعية، وفي استعمال أهل العرف على الحقيقة العرفية.

٢- والمجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، مثل: أسد للرجل الشجاع...

تنبيه: تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هو المشهور عند المتأخرين في القرآن وغيره وقال بعض أهل العلم - رحمهم الله - لا مجاز في القرآن ولا في غيره، وبه قال أبو إسحاق الإسفرائيني ومن المتأخرين العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله أنه اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة المفضلة ونصره بأدلة قوية كثيرة تبين لمن اطلع عليها أن هذا القول هو الصواب. انتهى مختصراً

قال ابن القيم كما في مختصر الصواعق ص(٢٨٧): إذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين.. اهـ

القاعدة التاسعة: معرفة القرائن:

قال في التعريفات (ص: ٢٢٣): القرينة: أمر يشير إلى المطلوب، وهي إما حالية أو معنوية أو لفظية نحو ضرب موسى عيسى وضرب من في الغار من على السطح فإن الإعراب منتف فيه بخلاف ضربت موسى حبلى وأكل موسى الكمثرى فإن في الأول قرينة لفظية وفي الثانية قرينة حالية. انتهى

قال ابن القيم كما في مختصر الصواعق ص(٣٢٤): اللفظ لا بد أن يقرن به ما يدل على المراد به، والقرائن ضربان: لفظية ومعنوية، واللفظية نوعان: متصلة ومنفصلة، والمتصلة ضربان: مستقلة وغير مستقلة، والمعنوية إما

عقلية وإما عرفية، والعرفية إما عامة وإما خاصة، وتارةً يكون عرف المتكلم وعادته، وتارةً عرف المخاطب وعادته. اهـ

وهذه القاعدة ذكرتها هنا للرد على من زعم أن أهل السنة يقعون في التأويل ويذكرون على ذلك أمثلة، فيكون الجواب أن أهل السنة بعيدون عن التأويل -بمعنى التحريف- وإنما هذا ظاهر القرآن والسنة، وعُلم هذا الظاهر بالقرآن من سياق الكلام وغيره.

وإما أن نقول هذا الذي سلكه أهل السنة تأويل -تجاوزا- ومع ذلك هذا التأويل دلت عليه القرآئن الموضحة للمراد منه.

مثاله ما ذكره شيخ الإسلام في التدمرية ص(٦٩):

فالأول: كما قالوا في قوله: «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي» الحديث، وفي الأثر الآخر: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقَبَّله فكأنما صافح الله وقَبَّلَ يمينه)، وقوله: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ». فقالوا: قد عُلم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق.

فيقال لهم: لو أعطيتهم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لا تدل إلا على حق.

أما الحديث الواحد فقوله: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقَبَّله فكأنما صافح الله وقَبَّلَ يمينه) صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا هو نفس يمينه؛ لأنه قال: (يمين الله في الأرض)، وقال: (فمن قَبَّله وصافحه فكأنما صافح الله وقَبَّلَ يمينه)، ومعلوم أن المشبه غير المشبَّه به، ففي نص الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله، وأنه ليس هو نفس يمينه،

كيف يجعل ظاهره كفرة، وأنه محتاج إلى التأويل! مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس.

وأما الحديث الآخر: فهو في الصحيح مفسراً: «يَقُولُ اللَّهُ: عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. يَقُولُ: رَبِّ كَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! يَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا جَاعٌ، فَلَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي. يَقُولُ: رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! يَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضٌ، فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ».

وهذا صريح في أن الله سبحانه وتعالى لم يمرض ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسراً ذلك بأنك «لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، وَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ». فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

وأما قوله: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»، فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا تماس لها، ولا أنها في جوفه. ولا في قول القائل: هذا بين يدي. ما يقتضي مباشرته ليديه. وإذا قيل: «وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» [البقرة: ١٦٤] لم يقتض أن يكون تماساً للسماء والأرض. ونظائر هذا كثيرة. اهـ

القاعدة العاشرة: دلالة الإجماع على الصفات:

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فالإجماع المتيقن حجة؛ لأنه لن يكون على خلاف نص أبداً.

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (١/٣٦٧): فالجواب أن نصوص رسول الله ﷺ كلها حق يصدق بعضها بعضاً. ويجب الأخذ بجميعها، ولا يترك له نص إلا بنص آخر ناسخ له، لا يترك بقياس ولا رأي ولا عمل أهل بلد ولا إجماع. ومُحال أن تجمع الأمة على خلاف نص له، إلا أن يكون له نص آخر ينسخه. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في المجموع (١٩/٢٦٧): والإجماع نوعان: قطعي، فهذا لا سبيل إلى أن يعلم إجماع قطعي على خلاف النص، وأما الظني: فهو الإجماع الإقرارى والاستقرائى، بأن يستقرى أقوال العلماء فلا يجد في ذلك خلافاً، أو يشتهر القول في القرآن ولا يعلم أحداً أنكره، فهذا الإجماع - وإن جاز الاحتجاج به - فلا يجوز أن تدفع النصوص المعلومة به؛ لأن هذا حجة ظنية لا يجزم الإنسان بصحتها؛ فانه لا يجزم بانتفاء المخالف، وحيث قطع بانتفاء المخالف فالإجماع قطعي. وأما إذا كان يظن عدمه ولا يقطع به فهو حجة ظنية، والظني لا يدفع به النص المعلوم، لكن يحتج به، ويقدم على ما هو دونه بالظن، ويقدم عليه الظن الذي هو أقوى منه، فمتى كان ظنه لدلالة النص أقوى من ظنه بثبوت الإجماع قدم دلالة النص، ومتى كان ظنه للإجماع أقوى قدم هذا، والمصيب في نفس الأمر واحد، وإن كان قد نقل له في المسألة فروع ولم يتعين صحته، فهذا يوجب له أن لا يظن الإجماع إن لم يظن بطلان ذلك النقل، وإلا فمتى جوز أن يكون ناقل النزاع صادقاً وجوز أن يكون كاذباً يبقى شاكاً في ثبوت الإجماع، ومع الشك لا يكون معه علم ولا ظن بالإجماع، ولا

تدفع الأدلة الشرعية بهذا المشتبه، مع أن هذا لا يكون، فلا يكون قط إجماع يجب اتباعه مع معارضته لنص آخر لا يخالف له، ولا يكون قط نص يجب اتباعه وليس في الأمة قائل به، بل قد يخفى القائل به على كثير من الناس. قال الترمذي: كل حديث في كتابي قد عمل به بعض أهل العلم إلا حديثين: حديث الجمع، وقتل الشارب. ومع هذا فكلا الحديثين قد عمل به طائفة، وحديث الجمع قد عمل به أحمد وغيره. اهـ

وعلى هذا فما أجمع عليه السلف في هذا الباب وغيره وجب القول به.

القاعدة الحادية عشرة: قبول خبر الأحاد في هذا الباب وغيره:

أهل السنة والاتباع يقبلون كل ما ثبت عن النبي ، وتقسم الحديث إلى أحاد، ومتواتر، وأن الأحاد لا تؤخذ به العقائد تقسيم مبتدع، لا يوجد مع من ادعاة أثره من علم، ولا سلف، بل الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل الصحيح كلها دالة على قبول ما ثبت عن النبي في هذا الباب وغيره وأقرب المراجع في هذه المسألة ما ذكره البخاري في كتابه الصحيح: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام .

قال الشنقيطي في مذكرة أصول الفقه (ص: ١٢٤):

اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الأحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول. فما ثبت عن النبي بأسانيذ صحيحة من صفات الله يجب اثباته واعتقاده على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله على نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم ن أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات الله زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين وأن العقائد لا بد فيها من اليقين باطل لا يعول عليه. ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي بمجرد تحكيم العقل.

والعقول تتضاءل أمام عظمة صفات الله ، وقد جرت عادة المتكلمين أنهم يزعمون أن ما يسمونه الدليل العقلي وهو القياس المنطقي الذي يركبونه من مقدمات اصطلاحوا عليها أنه مقدم على الوحي. وهذا من أعظم الباطل لأن ما يسمونه الدليل العقلي يزعمون أن إنتاجه للمطلوب قطعي هو جهل وتخبط في الظلمات.

ومن أوضح الأدلة وأصرحها في ذلك أن هذه الطائفة تقول مثلاً: إن العقل يمنع كذا من الصفات ويوجب كذا منها وينفون نصوص الوحي بناء على ذلك فيأتي خصومهم من طائفة أخرى ويقولون هذا الذي زعمتم أن العقل يمنعه كذبتم فيه بل العقل يوجبه. وما ذكرتم بأنه يجيزه أو يوجبه كذبتم فيه بل هو يمنعه وهذا معروف في الكلام في مسائل كثيرة معروفة. انتهى

قال ابن القيم كما في مختصر الصواعق ص (٥٣٠): فَصُلِّ في الاحتجاج بالأحاديث النبوية على الصفات المقدسة العلية، وكسر طاغوت أهل التعطيل الذين قالوا: لا يحتج بكلام رسول الله على شيء من صفات ذي الجلال والإكرام.

قالوا: الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالتواتر وإن كان قطعي السند لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين، وبهذا قدحوا في دلالة

القرآن على الصفات، والآحاد لا تفيد العلم، فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول وأحالوا الناس على قضايا وهمية ومقدمات خيالية سموها قواطع عقلية، وبراهين نقلية، وهي في التحقيق ﴿كَرَّابٍ بَقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّيْتُهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩].

ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي وعزلوا لأجلها النصوص، والكلام على ذلك في عشر مقامات:

أحدها: في بيان إفادة النصوص الدلالة القاطعة على مراد المتكلم، وقد تقدم إشباع الكلام في ذلك.

الثاني: أين هذه الأخبار التي زعموا أنها آحاد موافقة للقرآن مفسرة له مفصلة لما أجمله وموافقة للمتواتر منها.

الثالث: بيان وجوب تلقيها بالقبول.

الرابع: إفادتها للعلم واليقين.

الخامس: بيان أنها لو لم تفد اليقين، فأقل درجاتها أن تفيد الظن الراجح، ولا يمتنع إثبات بعض الصفات والأفعال به.

السادس: إن الظن الحاصل بها أقوى من الجزم المسند إلى تلك القضايا الوهمية الخيالية.

السابع: بيان أن كون الشيء قطعياً أو ظنياً أمر نسبي إضافي لا يجب الاشتراك فيه، فهذه الأخبار تفيد العلم عند من له عناية بمعرفة ما جاء به الرسول ومعرفة أحواله ودعوته على التفصيل دون غيرهم.

الثامن: بيان الإجماع المعلوم على قبولها وإثبات الصفات بها.

التاسع: بيان أن قولهم خبر الواحد لا يفيد العلم، قضية كاذبة باتفاق العقلاء إن أخذت عامة كلية، وإن أخذت خاصة جزئية لم تقدح في الاستدلال بجملة أخبار الآحاد على الصفات.

العاشر: جواز الشهادة لله سبحانه بما دلت عليه هذه الأخبار، والشهادة على رسوله أنه أخبر بها عن الله. اهـ

القاعدة الثانية عشرة: الدلالة العقلية على إثبات الصفات:

طريقة الأشاعرة في إثبات ما أثبتوه من الصفات العقل لا النقل فقالوا: إن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك.

فألزمهم العلماء بإطراد هذه الطريقة في أكثر الصفات.

قال شيخ الإسلام في التدمرية ص(١٤٩): والمقصود هنا أن من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل، كما يعلم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤].

وقد اتفق النُّظَّار من مثبتة الصفات على أنه يعلم بالعقل - عند المحققين - أنه حي عليم قدير مريد، وكذلك السمع والبصر والكلام يثبت بالعقل عند المحققين منهم.

بل وكذلك الحب والرضا والغضب يمكن إثباته بالعقل.

وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل، كما أثبتته بذلك الأئمة مثل أحمد بن حنبل وغيره، ومثل عبدالعزيز المكي وعبدالله بن سعيد بن كلاب.

بل وكذلك إمكان الرؤية يثبت بالعقل، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته، ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه تمكن رؤيته، وهذه الطريق أصح من تلك. والمقصود هنا أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نُظَّار السنة في هذا الباب - أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلاً فيه، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات فتتزيه الخالق عنها أولى. اهـ



الفصل الخامس

بيان بعض المعاني والمصطلحات

معنى التحريف:

التحريف لغة: التغير والتبديل والإمالة.

وشرعاً: الميل بالنصوص على ما هي عليه إما بالطعن فيها أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها، أو هو العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره وهو طريقة يهودية قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] وقال تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضُوا مِيثَقَهُمْ لَعَنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا نَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ١٣].

وينقسم التحريف إلى قسمين:

تحريف اللفظ، وله أربع صور:

بالزيادة في اللفظ.

بالتقصان في اللفظ.

تغير حركة إعرابية.

تغير حركة غير إعرابية.

من أمثلة ذلك:

تحريف إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، من الرفع إلى النصب وقال: (وَكَلَّمَ اللَّهُ) أي: موسى كَلَّمَ الله، ولم يكلمه الله.

تحريف المعنى: وهو صرف اللفظ من معناه الصحيح إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ، ومن أمثلته قول المعطلة في معنى استوى استولى، وفي معنى اليد القدرة والنعمة، في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].^(١)

معنى التعطيل:

التعطيل في اللغة: مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَبْرُؤُ مُعْطَلَةً﴾ [الحج: ٤٥]، أي أهملها أهلها وتركوا ردها.

والتعطيل في حق الله: ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تعطيل مصنوع عن صانعه وخالقه، وهو المتمثل فيمن ينكر وجود خالق لهذا الكون، مثل تعطيل الإشتراكيين والطبائعيين ومن إليهم من الملحدين.

القسم الثاني: تعطيل ما يجب له من حقيقة التوحيد وإفراده بالعبادة، وهو المتمثل في أهل الشرك الذين صرفوا شيئاً من العبادة لغير الله .

القسم الثالث: تعطيل الله سبحانه وتعالى عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وأوصافه وأفعاله، وهذا القسم هو المراد هنا.

(١) أفاده التميمي في معتقد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات (ص ٧٠).

معنى التكييف والتمثيل:

التكييف: هو حكاية كيفية الصفة من غير أن يقيد بها بمماثل.

والتمثيل: هو اعتقاد أنها مثل صفات المخلوقين.

والتكييف أعم من التمثيل، فكل تمثيل تكييف؛ لأن من مثل صفات الخالق بصفات المخلوقين فقد كيّف تلك الصفة.

وليس كل تكييف تمثيل؛ لأن من التكييف ما ليس فيه تمثيل مثل قولهم: طوله كعرضه.

ومعنى قول أهل السنة: من غير تكييف: أي من غير تكييف يعقله البشر، وليس المراد أنهم ينفون الكيف مطلقاً، فإن كل موجود له كيفية، لكن المراد أنهم ينفون علمهم بالكيف إذ لا يعلم كيفية ذاته وصفاته سبحانه إلا هو.

ولا تعلم كيفية الشيء إلا بثلاثة أمور:

الأول: النظر إليه.

الثاني: النظر إلى مثيله.

الثالث: إخبار من رآه عنه وكلها منتفية في حق الله تعالى.

تنبيه: التمثيل والتشبيه بمعنى واحد في هذا الباب، وإن كان قد وقع بينهما فروق عند أهل اللغة.

فالمماثلة هي: المساواة من كل وجه.

والمشابهة هي: مساواة الشيء لغيره في أكثر الوجوه، والأولى التعبير بنفي التمثيل لمجئ القرآن به.

كل معطل ممثل والعكس:

أما كون كل ممثل معطل، فتعطيلهم في نفهم لما يستحقه الله تعالى من الصفات والأسماء اللائقة به.

وأما تمثيل المعطلة فإنهم ما وقعوا في التعطيل حتى مثلوا صفات الله بصفات خلقه، زد على ذلك أن تعطيلهم فيه تمثيل بالجملات والممتنعات.

قال شيخ الإسلام في التدمرية ص (٧٩-٨٠) في بيان المحاذير التي يقع فيها المعطل:

أحدها: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول الصفات هو التمثيل.

الثاني: أنهم عطلوا النصوص عما دلت عليه من الصفات اللائقة بالله تعالى.

الثالث: أنه ينفي هذه الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلاً لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجملات أو صفات المعدومات.

فيكون عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى، ومثله بالمنقوصات والمعدومات وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوق. اهـ

وأما تعطيل الممثل فمن وجوه ثلاثة:

أحدها: أنه عطل نفس النص الذي أثبت الصفة، حيث صرفه عن مقتضى ما يدل عليه، فإن النص دال على إثبات صفة تليق بالله لا على مشابهة الخلق.

الثاني: أنه إذا مثل الله بخلقه فقد عطله عن كماله الواجب، حيث شبه الرب الكامل بالمخلوق الناقص.

الثالث: أنه إذا مثل الله بخلقه فقد عطل كل نص يدل على نفي مشابهة الله لخلقه مثل قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

معاني التأويل:

قال شيخ الإسلام في التدمرية :

فإن لفظ (التأويل) قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معان:

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله - أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها؛ وهل ذلك محمود أو مذموم أو حق أو باطل؟

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن كما يقول ابن جرير وأمثاله - من المصنفين في التفسير - واختلف علماء التأويل ومجاهد إمام المفسرين؛ قال الثوري: (إذا جاءك التفسير عن مجاهد

فحسبك به). وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث: من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]. فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون: من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته قال: ﴿يَكْتُبْتُ هَذَا تَأْوِيلَ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا الثاني: هو تفسير الكلام وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه أو تعرف علتة أو دليله وهذا (التأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج ومنه قول عائشة: كان النبي يقول في ركوعه وسجوده: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يتأول القرآن. يعني قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]. وقول سفيان بن عيينة: السنة هي تأويل الأمر والنهي فإن نفس الفعل المأمور به: هو تأويل الأمر به ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر. انتهى

إذن، فالتأويل ينقسم إلى قسمين:

تأويل صحيح: وهو حقيقة المعنى وما يؤول إليه في الخارج أو تفسيره وبيان معناه، وهو التأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها.

قال جابر بن عبدالله في حديث حجة الوداع ورسول الله بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعلم تأويله.

تأويل باطل: هو الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة. اه بتصرف من الصواعق (١/ ١٨١-١٨٧).

وقد بين العلماء رحمهم الله تعالى: أن التأويل الفاسد أصل كل بدعة ظهرت في الإسلام.

قال ابن القيم في النونية :

هَذَا وَأَصْلُ بَلِيَّةِ الْإِسْلَامِ مِنْ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ فَرَّقَ السَّبْعِينَ بَلْ
وَجَمِيعُ مَا فِي الْكَوْنِ مِنْ بَدْعٍ وَأَحَدٍ
فَأَسَاسُهَا التَّأْوِيلُ ذُو الْبُطْلَانِ لَا
إِذْ قَالَ تَفْسِيرُ الْمُرَانِ وَكَشَفُهُ
تَأْوِيلِ ذِي التَّخْرِيفِ وَالْبُطْلَانِ
زَادَتْ ثَلَاثًا قَوْلَ ذِي الْبُرْهَانِ
سَدَاتٍ تُخَالِفُ مُوجِبَ الْقُرْآنِ
تَأْوِيلُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ
وَيَبَيِّنُ مَعْنَاهُ إِلَى الْأَذْهَانِ

الطواغيت الأربعة التي بنى المتكلمون عليها بدعتهم

وبنى المتكلمون قولهم بالتأويل على أصول فاسدة تعارض العقل والنقل.

الأصل الأول: تقديم العقل على النقل، والمعلوم أن العقل تابع للنقل،

حتى قال ابن تيمية : العقل الصحيح لا يعارض النقل الصحيح. اهـ

وألف كتاباً ماتعاً سماه درء تعارض العقل والنقل .

بل ولا يمكن للدليل العقلي أن يخالف الدليل النقلى إلا عند فساد أحد الدليلين، وإلا فإن العقل الصحيح يوافق النقل الصحيح، إذ أن النقل من عند الله تعالى، وما كان من عند الله تعالى فهو الحق الذي لا يرب فيه، واليقين الذي لا شك فيه قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبُيُوتُ يُقْرَأُ فِيهَا الْحَمْدُ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَعْبُدُ اللَّهَ لَا شَرِكَ لَهُ إِنَّا كُنَّا بِنَاءً عَلَيْكَ لَقَدْ جَاءَنَا الْبَيِّنَاتُ وَأَنَّا كُنَّا خَائِفِينَ ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال في وصف وحيه وتنزيله: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢]

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (١٦٦): فإذا كان النقل صحيحاً فذلك الذي يدعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك. وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً. ويعارض كلام من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعها رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء،

فكان تقديم العقل موجبا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه. وهذا بيّن واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً لم يجز أن يتبع بحال، فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل. اهـ

الأصل الثاني: القول بالمجاز في نصوص الشرع، فعطلوا صفات الباري، وحرفوا الكلم عن مواضعه بهذه الشبهة المريضة، فيد الله تعالى عندهم مجاز على النعمة، ووجهه مجاز على الثواب، وهكذا.

والمجاز هو ضد الحقيقة، والحقيقة: ما أقر في الاستعمال على وصفه في اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك.

وقد نفى كثير من السلف المجاز من المتقدمين والمتأخرين كابن القيم وشيخه ابن تيمية، وابن عبد البر، والشنقيطي، والسعدي، وابن باز، والألباني، والشيخ مقبل بن هادي الوادعي، رحمهم الله، وشيخنا الحجوري، وغيرهم كثير، حتى سمّاه بعضهم حمار المبتدعة -أي عليه يتسلقون إلى بث أقوالهم الباطلة-.

الأصل الثالث: القول بأن نصوص الشرع أدلة لفظية لا تفيد اليقين، وأول من قال بهذا القول الرازي كما أشار إلى ذلك ابن القيم في الصواعق (٢/٦٤٠).

وهذا قول باطل، بل هي أدلة يقينية تدل على العلم، سواءً ما كان منها متواتراً على زعمهم، أو آحاد، فكل ما جاء في القرآن وصح عن النبي ، وجب الإيمان به لفظاً ومعنى سواءً في العقيدة أو غيرها.

الأصل الرابع: تقسيم الأدلة إلى آحاد ومتواتر:

ولم يفرق الله سبحانه وتعالى بين متواتره وآحاده، قال الله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢، التغابن: ١٢]، وهذا التقسيم محدث ليس من عند السلف، بل هو من عند المعتزلة الضلال، فلنكن على حذر منه، فرسول الله بعثه الله إلى العالم يخرجهم من الظلمات إلى النور، وهو واحد وبعوث النبي للأمراء والدعاة والجبابة والعلماء كلهم آحاد لم يبلغوا حد التواتر على زعمهم، ومع ذلك أخذ منهم في باب العقيدة وغيره.

قال رسول الله لمعاذ: ﴿إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى﴾، وتوحيد الله هو العقيدة، توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات.

وقد ضمن الإمام البخاري كتابه الصحيح كتاب «قبول خبر الآحاد»، وهذه الشبهة قد تصدى لها علماء المسلمين سلفاً وخلفاً، فله الحمد والمنة.



الفصل السادس

الرد الإجمالي على أشهر أهل البدع في هذا الباب

إن أهل الزيغ والضلال قد تخطوا وخطوا في هذا الباب وغيره غاية التخليط والتخييط، بل تجدد العجب العجائب من تناقضاتهم، فيفرون من شيء فيقعون في شر منه، وسنناقش بإذن الله تعالى هذا التناقض باختصار غير مغل، فالله يوفق ويسدد.

الرد على الجهمية:

تقدم معتقد الجهمية في الأسماء والصفات، وأنهم انقسموا إلى قسمين: قسمٌ منهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل. وقسم يصفونه بالسلوب والإضافات دون صفات الإثبات وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق.

معنى قولهم: إنهم يصفون الله بالصفات السلبية على وجه التفصيل، أي يقولون: ليس بمستوي على عرشه، ولا يغضب، ولا يحب، ولا ينزل... إلى غير ذلك، وهذا خلاف معتقد السلف، فإن طريقة الرسل وأتباعهم هو الإثبات المفصل: تقول سميع بصير حي مريد... إلى غير ذلك، والنفي المجمل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وأما قولهم بإثبات الوجود المطلق، فمعناه أن الوجود المطلق هو المجرد عن جميع الصفات، وهذا الوجود لا حقيقة له إلا في الذهن، وليس له وجود خارجي بتاتاً؛ لأن الذات لا تتحقق بلا صفة أصلاً، كمن يقول: أثبت نخلة لا جذع لها ولا ساق ولا ليف ولا غير ذلك.

قال شيخ الإسلام في التدمرية بعد ذكر قولهم السابق ص(١٥- ١٦): فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنهم يمثلونه بالمتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات، فغالبيتهم يسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل؛ لأنهم -بزعمهم- إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا عنه النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول، وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب، وما جاء به الرسول ، ووقعوا في شر مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالمتنعات. اهـ

ولتعلم أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان في آن واحد، بل يلزم من ثبوت أحدهما عدم الآخر، ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر.

وأما قول أصحاب القسم الثاني، الذين يصفونه بالسلوب والإضافات، فالسلوب جمع سلب، والسلب هو النفي، وذلك مثل قولهم: إن الله ليس بجسم ولا عرض ولا متحيز.

والإضافات: هي الأمور المتضايفة التي لا يعقل الواحد منها إلا بتعقل مقابله، مثل قولهم: إن الله مبدأ الكائنات وعلة الموجودات، أي أنه لا تعقل

العلة إلا بمعلوها، ولا المعلول إلا بعلته، ومن أمثلة الأمور المتضايقة الأبوة والبنوة، فلا تعقل الأبوة إلا ببنوة ولا بنوة إلا بأبوة.

وقولهم: دون صفات الإثبات، أي أن الله تعالى مجرد عن الصفات الثبوتية ليس له حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام.

قوله: (وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق)، يعني أن وجود الله مشروط بسلب كل أمر ثبوتي وعدمي، أو بسلب الأمور الثبوتية كما قال بعضهم، أفاده صاحب التحفة المهدية (٥٢).

قال شيخ الإسلام في التدمرية ص(١٧): وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات، وجعلوا الصفة هي الموصوف، فجعلوا العلم عين العالم مكابرة. اهـ

شبهة الجهمي والرد عليها:

ويقال لهذا الجهمي: لماذا تنفي الأسماء والصفات؟ فيقول: لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير.

قيل له: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات؟

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات؟ قيل له: فيلزمك التشبيه بالمتنعات، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً أو لا موجود ولا معدوم. اهـ التدمرية ص(٣٦).

الرد على المعتزلة الذين أثبتوا الأسماء دون ما تضمنته من صفات:

فهم انقسموا إلى قسمين كما بين ذلك شيخ الإسلام في التدمرية :
قسم جعلوا أسماء الله كالأعلام المحضة المترادفات -أي الأعلام الخالصة
الخالية من الدلالة على شيء آخر- والمترادفات على ذات واحدة.

وقسم قالوا: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنته
من الصفات. اهـ بزيادة.

وهؤلاء عطلوا الله مما يختص به سبحانه وتعالى فرارًا من التشبيه فوقعوا في
شر منه -أي التشبيه بالمعدومات والممتنعات-، مع ما يلزمهم من التحريفات
والتعطيلات.

قال شيخ الإسلام في التدمرية ص(٢٠): وإذا كان من المعلوم
بالضرورة أن في الوجود ما هو واجب قديم بنفسه -أي خالق وهو الله تعالى-،
وما هو محدث ممكن -أي مخلوق- يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا
موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود
هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه... فلا يقول
عاقِل: (العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود)، إن هذا هو هذا
لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود...

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء
مختصة به، إذا أضيفت إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة
والتخصيص، ولم يلزم من تماثل الاسمين تماثل مساهما، واتحاده عند الإطلاق
والتجريد عن الإضافة والتخصيص...

فقد سمي الله نفسه حيًّا، قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥، آل عمران: ٢]، وسمى بعض عباده حيًّا، فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩]، وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ ثم استطرد في ذكر بعض ما سمي الله به نفسه وسمى به بعض مخلوقاته والخالق منزّه عن مشابهة المخلوق.

شبهة المعتزلي والرد عليها:

ويقال للمعتزلي الذي يثبت الأسماء وينفي الصفات، ما ذكره شيخ الإسلام في التدمرية (ص ٣٥): لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا لأننا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم؟

قيل له: ولا تجد في الشاهد مسمى بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت الصفات لكونه لا يوجد في الشاهد إلا ما هو جسم فانف الأسماء، بل وكل شيء؛ لأنك لا تجد في الشاهد إلا ما هو جسم. اهـ

وإن قال المعتزلة: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع.

قيل: وإذا قلت أنه موجود واجب وعقل وعاقل ومعقول، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا، فهذه معاني متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندكم؟

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة وليس تركيبًا ممتنعًا.

قيل: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيداً في الحقيقة، وليس هو تركيباً ممتنعاً.

قال ابن عثيمين في القواعد المثلى : في القاعدة الثانية من قواعد الأسماء راداً على هؤلاء المعتزلة الذين يقولون: يلزم من تعدد الصفات تعدد القدماء، قال: فهذه العلة عليلة، بل ميتة لدلالة السمع والعقل على بطلانها.

أما السمع، فقال الله تعالى يصف نفسه: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ (١٢) إِنَّهُ هُوَ يَدِي وَيُعِيدُ (١٣) وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ (البروج: ١٢-١٦)، فهذه أوصاف كثيرة لموصوف واحد.

وأما العقل فلأن الصفات ليست ذوات بائدة من الموصوف حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي صفات من اتصف بها، فهي قائمة به وكل موجود لا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود وكونه عيناً قائماً بنفسه أو وصفاً في غيره. اهـ

القول في الصفات كالقول في الذات:

وكذلك من الرد عليهم: أن القول في الصفات كالقول في الذات، فإذا أثبت لله ذاتاً حقيقية لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل صفات سائر الذوات.

قال ابن القيم في الصواعق المرسله (٢/٧٢٨): ومن ذلك خروجهم عن صريح العقل في قولهم: إن الرب عالم بلا علم، سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، قدير بلا قدرة، حي بلا حياة، فأنكر عليهم ذلك طوائف العقلاء. اهـ

الرد على الأشاعرة ومن وافقهم ممن يثبتون الأسماء وبعض الصفات فقط:

من المعلوم أن الأشاعرة ومن وافقهم يثبتون سبع صفات جمعها أحدهم نظماً:

حَيٌّ مُرِيدٌ قَادِرٌ عَلَّامٌ لَهُ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ - وَالْكَلامُ

ويقولون هذه الصفات دل عليها العقل، فيجعلونها حقيقة، ثم ينازعون في المحبة والرضا والسخط ويفسرونها إما بالإرادة أو ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: القول في بعض الصفات كالقول في بعض؟

فإن قلت: له إرادة كإرادة المخلوقين، فكذلك محبته وغضبه وهذا هو التمثيل بعينه، وإن قال له: إرادة تليق به، قيل له: وكذلك له محبة تليق به.

فإن قال: الغضب غليان الدم في القلب لطلب الانتقام؟ قيل له: الإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة ودفع مضرة.

فإن قال: هذه إرادة المخلوق؟ قيل له: هذا غضب المخلوق.

فإن قال: هذه الصفات السبع إثباتها بالعقل؛ لأن الحادث دل على قدرة والتخصيص دل على الإرادة والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو من السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك؟

قيل له: لك جوابان:

الأول: افترض أن العقل لم يدل عليها، فقد دل عليها دليل آخر وهو الكتاب والسنة، وانتفاء الدليل لا يلزم منه انتفاء المدلول.

الثاني: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك -أي العقل-، فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة وإكرام الطائعين يدل على محبتهم وعقاب الكفار يدل على بغضهم؟ وهكذا دوليك.

الرد على الممثلة:

أقسام الممثلة:

الأول: من شبه ذات الرب بذات المخلوق، ومن أمثلة هذه السبئية والهاشمية.

السبئية: هم الذين قالوا إن علياً إله، وشبهوه بذات الله.

والهاشمية: هم أتباع هشام بن الحكم لعنه الله الذي قال: إن الله سبعة أشبار بشبر نفسه، تعالى الله عن هذا البهتان علواً كبيراً.

الثاني: من شبه صفات رب العالمين بصفات غيره من المخلوقات، وضلال مذهبهم ظاهر البطلان، فالله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. اهـ من القواعد الكلية ص (٤٣-٤٤).

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٦٤/١٢): فليس فيها (أي النصوص والآثار) أن صفة المخلوق هي صفة الخالق، بل ولا مثلها،

بل فيها الدلالة على الفرق بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق، فإن الله ليس كمثل شئ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. اهـ

وقال في (٣٢٥ / ٥): فإن التماثل في الصفات والأفعال يتضمن التماثل في الذات، فإن الذاتين المختلفين يمتنع تماثل صفاتها وأفعالهما؛ إذ تماثل الصفات والأفعال يستلزم تماثل الذوات. اهـ

وقال (٨٧ / ٣): فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب للأخرى، فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة، وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة. اهـ بتصرف.

فَعُلِمَ من هذا أن الله تعالى مُتَّصِفٌ بِالْكَمَالِ المقدس من كل وجه، وقد تقدم معنا أن المثبت لا بد أن يتخلى من محضوري التكيف والتمثيل، لأن من أثبت المثل لله تعالى فقد وصفه بالنقص وعطله من كماله المقدس، ثم عطل أدلة الأسماء والصفات مما دلت عليه من الكمال، ولهذا قيل كل ممثل معطل. ثم من المحال أن يكون القيوم الصمد ممثلاً للمخلوق المحتاج الناقص.

الرد على أهل التفويض:

سأهم ابن القيم أهل التجهيل لأنهم جهلوا السلف والأنبياء رضوان الله وسلامه عليهم أجمعين، فقال في الصواعق المرسله (٤٢٢ / ٢): الصنف الثالث أهل التجهيل الذين قالوا نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله بها، ولكن نقرأها ألفاظاً لا معاني لها،

ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله وهي عندنا بمنزلة ﴿كَهَيَّصَ﴾ [مريم: ١]،
﴿حَمْدٌ ۝ عَسَىٰ﴾ [الشورى: ١-٢]، ﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف: ١]... إلى أن قال : وبنوا
هذا المذهب على أصليين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.

الثاني: أن للمتشابه تأويلاً لا يعلمه إلا الله.

فتتج من هذين الأصلين تجهيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار
وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنهم كانوا يقرءون ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
أَسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ويروون ﴿يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ
إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا﴾، ولا يعرفون معنى ذلك.

ولازم قولهم: أن الرسول كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، ثم
تناقضوا أقبح تناقض، فقالوا: تجري على ظواهرها وتأويلها مما يخالف الظواهر
باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يشبّون لها تأويلاً ويقولون
تجري على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها غير مراد، والرب منفرد بعلم
تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا.

فهؤلاء غلطوا في التشابه وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، وفي جعل
هذه النصوص من المتشابه، فأخطئوا في المقدمات الثلاث. اهـ

ومن الأدلة على بيان فساد منهجهم قول الله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل
عمران: ١٣٨]، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]،
وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، إلى غير ذلك
من الآيات.

وقال تعالى واصفًا القرآن بأنه عربي، والكلام العربي يُعقل ويعرف المراد منه، قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]، إلى غير ذلك من الآيات في هذا الباب.

وقد دلت النصوص على تيسير القرآن للناس حتى يفهموه ويعقلوه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ٤٠، ٣٢، ٢٢، ١٧]. وأمر بالتدبر سبحانه، وإنما يكون التدبر لما يعقل ويفهم قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، ﴿أَفَلَا يَتَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، إلى غير ذلك من النصوص الواردة في الكتاب والسنة.

وكذلك كثرة الآيات الدالة على إثبات الصفات، ولم يرد في حرف واحد أن الصحابة رضوان الله عليهم سألوا عن معانيها، أو ما المراد بها؛ لأنهم فقهوا قول الله ومراد الله سبحانه وتعالى.

ويستحال عقلاً أن النبي الذي علمنا كل شيء حتى الخراءة كما قال سلمان ، وترك هذا الباب بدون بيان، وهو القائل: ﴿إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرُهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ﴾. وعلم الأسماء والصفات هو أشرف العلوم، فمن المحال أنهم لا يعرفون معاني الآيات ورسول الله بين أظهرهم لا يسألونه ولا يعلمهم، وقد تقدم النقل عن ابن القيم في بيان تناقض مذهبهم، وما هذا إلا لبطلانه وفساده. (١)

(١) نقل بزيادة ونقصان من كتاب مذهب أهل التفويض .

الخاتمة

يجب على المسلمين تحقيق واعتقاد ما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة في باب الأسماء والصفات مع السير على منهج السلف الصالحين.

قال شيخ الإسلام في الفتوى الحموية (١٩٤-٢١٥): قولنا فيها ما قاله الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره؛ فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمدًا بالهدى ودين الحق؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيًا إليه بإذنه وسراجًا منيرًا، وأمره أن يقول: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق؛ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأئمة دينهم وأتم عليهم نعمته. محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه. فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل

خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقادًا وقولًا؟! ومن المحال أيضًا أن يكون النبي قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة، وقال : «تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ».

وقال فيما صح عنه أيضًا: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرٍّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ».

وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا.

وقال عمر بن الخطاب: قام فينا رسول الله مقامًا فذكر بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم. حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه. رواه البخاري.

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين - وإن دقت - أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد والوصول إليه غاية المطالب.

بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان، وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام، ثم إذا كان قد وقع ذلك منه فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصرها في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة - القرن الذي بعث فيه رسول الله - ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - كانوا غير عالمين وغير قائلين

في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع.

أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نعمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه، أعني بيان ما ينبغي اعتقاده لا معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر. وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي - الذي هو من أقوى المقتضيات - أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق وأشدّهم إعراضاً عن الله وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله تعالى؛ فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائلية: فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم. ثم الكلام في هذا الباب عنهم: أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى وأضعافها يعرف ذلك من طلبه وتبعه ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها: من أن (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيحاً. فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف: إنما أتوا من حيث ظنوا: أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم:

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨] وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب (تلك المقالة) التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر وقد كذبوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمونها طريقة السلف - وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف - وهي التي يسمونها طريقة الخلف - فصار هذا الباطل مركبا من فساد العقل والكفر بالسمع؛ فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه. فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين: كانت النتيجة استجهاال السابقين الأولين واستبلاهم واعتقاد أنهم كانوا قوما أميين بمنزلة الصالحين من العامة؛ لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله. ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة؛ بل في غاية الضلالة.

كيف يكون هؤلاء المتأخرون - لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم حيث يقول:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرَفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرِ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ
وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم، كقول بعض رؤسائهم:

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالٌ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا
لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية؛ فما رأيتهما تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن. اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي. اهـ

ويقول الآخر منهم: لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أُمِّي. اهـ

ويقول الآخر منهم: أكثر الناس شكًا عند الموت أصحاب الكلام. ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف، إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقعوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المفضلون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكامه في باب ذاته وآياته من السابقين

الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة، ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة. ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة - لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته - من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟! أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركون وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان. وإنما قدمت (هذه المقدمة) لأن من استقرت هذه المقدمة عنده عرف طريق الهدى، أين هو في هذا الباب وغيره، وعلم أن الضلال والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمداً من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه وبشهادة الأمة على ذلك وبدلالات كثيرة. وليس غرضي واحداً معيناً، وإنما أصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء. اهـ

ولا يظن أحد من أهل السنة أن المبتدعة الذين خالفوا معتقد السلف في باب الأسماء والصفات وغيره قد انقضوا وولوا، بل هم متوافرون، لا كثرهم الله. فأغلب الشافعية والمالكية أشاعرة، والأحناف ماتريدية، والرافضة والشيعة والزيدية والإباضية يسرون على طريقة المعتزلة في التعطيل.

والصوفية بفرقها بما فيهم جماعة التبليغ عندهم انحرافات عقدية خطيرة في هذا الباب، فيقولون في الله تعالى: إنه عاشق ومعشوق وعشق، مع أن لفظ العشق فيه من التشبيه واحتمال النقص ما لا يخفى على عاقل، وليس في الكتب الإلهية تسميته بعقل ولا عاشق ولا معقول ولا معشوق، يسمونه بغير اسمه ويصفونه بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله .

فالعودة إلى طريقة السلف الصالحين علماً وعملاً واعتقاداً، وبهذا أرجو أنني قد انتهيت من المهمات في هذا الباب، وإلا فحقه أكثر من ذلك، ومع ذلك فقد وضعت هذا الكتاب كالمراقبة في تعلم هذا الباب، وبالله استعين وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.



المحتويات

٥	مقدمة.....
٩	الفصل الأول: بيان توحيد الله عز وجل وأنواعه.....
٩	أولاً: توحيد الربوبية:.....
١١	ثانياً: توحيد الألوهية:.....
١٦	ثالثاً: توحيد الأسماء والصفات:.....
١٨	أبواب في تحقيق الإيـمان بأسماء الله وصفاته.....
٢٢	كيفية معرفة الله عز وجل.....
٢٣	محبة الله تعالى للمدح.....
٢٣	معرفة الأسماء والصفات هو داخل في الإيـمان بالله وكتبه ورسله.....
٢٤	تفاضل أسماء الله تعالى وصفاته.....
٣٠	تعطيل الله عز وجل من أسمائه وصفاته مسببة لله تعالى.....
٣١	انقسام الناس في باب الأسماء والصفات.....
٣١	طريقة السلف أصحاب الحديث:.....
٣٢	القسم الأول: قول الجهمية والقرامطة ومن نحاً نحوهم:.....
٣٣	القسم الثاني: قول المعتزلة ومن وافقهم:.....
٣٤	القسم الثالث: الأشاعرة، ومن إليهم:.....
٣٥	القسم الرابع: أهل التمثيل:.....
٣٥	القسم الخامس: وهم أهل التجهيل -المفوضة:.....

الفصل الثاني: القواعد المهمة في أسماء الله الحسنى ٣٨

- ٣٨ الأولى: في اشتقاق الاسم:
- ٣٨ الثانية: في أن الحسنى تأنيث الأحسن:
- ٣٩ الثالثة: في تعريف الاسم:
- ٤٠ قواعد في أسماء الله عز وجل
- ٤٠ القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى:
- ٤١ القاعدة الثانية: الحسن في أسماء الله تعالى حال الانفراد، والتركيب:
- ٤١ القاعدة الثالثة: الأسماء المركبة الثابتة بالكتاب والسنة من الأسماء الحسنى:
- ٤١ القاعدة الرابعة: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف:
- ٤٢ القاعدة الخامسة: دلالات أسماء الله المتعدية واللازمة:
- ٤٤ القاعدة السادسة: دلالات أسماء الله تعالى من حيث المطابقة والتضمن والالتزام:
- ٤٥ القاعدة السابعة: باب أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية لا مجال للعقل فيها:
- ٤٦ القاعدة الثامنة: الإلحاد في أدلة الأسماء والصفات:
- ٤٩ الأول: إلحاد المعطلة:
- ٤٩ الثاني: إلحاد الممثلة:
- ٤٩ الثالث: إلحاد من سمى الله بغير إسمائه الثابتة له:
- ٥٠ الرابع: إلحاد المشركين، ومن إليهم:
- ٥١ الخامس: إلحاد المفوضة:
- ٥١ القاعدة التاسعة: القول في أسماء الأخبار:
- ٥٣ القاعدة العاشرة: أسماء الله سبحانه وتعالى غير مخلوقة:
- ٥٤ القاعدة الحادية عشرة: تعدد أسماء الله تعالى كمال:
- ٥٥ القاعدة الثانية عشرة: أسماء الله تعالى مشتقة من أفعاله وصفاته:

القواعد الحسان في أسماء وصفات الرحمن

- القاعدة الثالثة عشر: الأسماء المنقسمة إلى ما يُمدح به وغيره لا تطلق على الله تعالى إلا مقيدة: ٥٦
- القاعدة الرابعة عشرة: أسماء الله تعالى ثابتة له على الحقيقة: ٥٩
- القاعدة الخامسة عشرة: أفعال الله صادرة عن أسمائه: ٦٠
- القاعدة السادسة عشرة: الإثبات المفصل في الأسماء والصفات: ٦٠
- القاعدة السابعة عشرة: القول في الاسم والمسمى: ٦٢
- القاعدة التاسعة عشرة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق بحسب ما دخلت عليه: ٦٣
- القاعدة العشرون: الأسماء المقيدة ليست من الأسماء الحسنى: ٦٦
- القاعدة الحادية والعشرون: أحكام ختم الآيات بالأسماء الحسنى: ٦٦
- القاعدة الثانية والعشرون: لا يجوز أن يطلق على الله تعالى لفظ يقتضي التأنيث: ٦٩
- القول في الذات: ٦٩
- القاعدة الثالثة والعشرون: تقسيم أسماء الله تعالى إلى مختص وغير مختص: ٧١
- ذكر الأسماء التسعة والتسعين التي أرجو أن من أحصاها دخل الجنة: ٧٣
- ومن سنة رسول الله : ٨٤

الفصل الثالث: قواعد في صفات الله سبحانه وتعالى ٨٩

- القاعدة الأولى: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها: ٩٠
- القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء: ٩١
- القاعدة الثالثة: الصفات الثبوتية والمنفية: ٩٢
- القاعدة الرابعة: صفات الإثبات صفات مدح وتنوعها وتعددتها يدل على الكمال: ٩٢
- القاعدة الخامسة: الصفات الذاتية والفعلية: ٩٣
- القاعدة السادسة: محاذير الإثبات والنفي: ٩٤
- القاعدة السابعة: أنواع الإضافات إلى الله تعالى: ٩٥

- ٩٦ القاعدة الثامنة: قياس الأولى:
- ٩٧ أنواع القياس في باب التوحيد:
- ٩٩ القاعدة التاسعة: القول في الصفات كالقول في الذات:
- ١٠٠ القاعدة العاشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض:
- ١٠١ القاعد الحادية عشرة: القول في الصفات كالقول في الأسماء:

الفصل الرابع: قواعد في أدلة الأسماء والصفات وكيفية التعامل معها ١٠٢

- ١٠٢ القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها أسماء الله وصفاته هي: كتاب الله وسنة رسوله :
- ١٠٣ القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف:
- ١٠٥ القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر:
- ١٠٦ القاعدة الرابعة: أحاديث وآيات الصفات من المحكم لا المتشابه:
- ١٠٩ القاعدة الخامسة: دلالة الكتاب والسنة على الصفة بثلاثة أوجه:
- ١٠٩ القاعدة السادسة: القول في الألفاظ المجملة:
- ١١١ القاعدة السابعة: تقديم النقل على العقل:
- ١١٥ القاعدة الثامنة: القول في المجاز:
- ١١٦ القاعدة التاسعة: معرفة القرائن:
- ١١٨ القاعدة العاشرة: دلالة الإجماع على الصفات:
- ١٢٠ القاعدة الحادية عشرة: قبول خبر الآحاد في هذا الباب وغيره:
- ١٢٣ القاعدة الثانية عشرة: الدلالة العقلية على إثبات الصفات:

الفصل الخامس: بيان بعض المعاني والمصطلحات ١٢٥

- ١٢٥ معنى التحريف:
- ١٢٦ معنى التعطيل:
- ١٢٧ معنى التكيف والتمثيل:

- ١٢٨ كل معطل ممثل والعكس:
- ١٢٩ معاني التأويل:
- ١٣٢ الطواغيت الأربعة التي بنى المتكلمون عليها بدعتهم

الفصل السادس: الرد الإجمالي على أشهر أهل البدع في هذا الباب ١٣٥

- ١٣٥ الرد على الجهمية:
- ١٣٧ شبهة الجهمي والرد عليها:
- ١٣٨ الرد على المعتزلة الذين أثبتوا الأسماء دون ما تضمنته من صفات:
- ١٣٩ شبهة المعتزلي والرد عليها:
- ١٤٠ القول في الصفات كالقول في الذات:
- ١٤١ الرد على الأشاعرة ومن وافقهم ممن يشتون الأسماء وبعض الصفات فقط:
- ١٤٢ الرد على الممثلة:
- ١٤٣ الرد على أهل التفويض:
- ١٤٦ الخاتمة
- ١٥٣ المحتويات